هيئة كتابة التأريخ

سلسلة الموسوعة
التاريخية الميسرة

العدالة عند العرب

عطا سلمان


وزارة الثقافة والاعلام
دار الشؤون الثقافية العامة
بغداد ١٩٨٨



هيئة كتابة التأريخ

سلسلة الموسوعة التاريخية الميسرة

العدالة عند العرب

عطا سلمان

الطبعة الاولى ـ لسنة ١٩٨٨



طباعة ونشر
دار الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية»
رئيس مجلس الادارة :
الدكتور محسن جاسم الموسوي

تعنون جميع المراسلات
باسم السيد رئيس مجلس الادارة
العنوان :
العراق ـ بغداد ـ اعظمية
ص . ب . ٤٠٣٢ ـ تلكس ٢١٤١٣ ـ هاتف ٤٤٣٦٠٤٤

المقدمة

عرفت العدالة بأنها « الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور دينه »[1] وهي بهذا على النقيض من الظلم الذي هو « التعدي على الحق الى الباطل وهو الجور، وقيل هو التصرف في ملك الغير ومجاوزة الحد »[2] .

ان الغاية الرئيسة من هذه الدراسة هي تبيان طبيعة العقلية العربية الاسلامية وفكرها النير ، والطريقة التي طبّق بها أجدادنا الأوائل تعاليم الرسالة الاسلامية على الأرض ، ذات القيم التي أزالت التمايز بين الناس ، فلا فرق بين حاكم ورعية ، وهم أمام القانون سواء .

ولعل هذا هو السر الكامن في رسوخ الحضارة العربية الاسلامية وانتشارها ، تاركة أنوارها تشع في كل أرجاء الأرض المعمورة ، التي كانت تغط في نوم عميق ، يطبق عليها الظلم والظلام .

وترمي هذه الدراسة الى الرد على كل من سولت له نفسه من مستشرقين او شعوبيين اتهام العرب بشتى التهم التي لا تقرها الوقائع التاريخية - كما سنرى - ولا يقرها العقل والمنطق .

وتناولنا بدراستنا هذه طريقة معالجة السلطة الحاكمة للمظالم الواقعة على الفرد أو المجتمع في الدولة العربية الاسلامية ، مع الاشارة الى اننا ركزنا في بحثنا هذا على ثلاثة قرون هجرية بدءاً من قيام الاسلام على يد الرسول (ص)

لادراكنا ان هذه الفترة هي من أنشط المراحل التاريخية للامة العربية الاسلامية ، وأقواها سياسيا ، وبها تفجرت الطاقات العربية الاسلامية وقامت أرقى حضارة عرفتها الانسانية . ولهذا فان نتاج هذه الفترة يعد بحق الصورة الصادقة التي تعبّر عن روحية وانسانية هذه الامة .

فكرة العدالة عند العرب وأصالة تطبيقها

عرف عن العرب اهتمامهم البالغ باقرار العدالة ، ومرد ذلك راجع الى طبيعة المغالاة في الشعور بالكرامة التي توحي بشعور العربي بالحيف ان وقع عليه ظلم ، فهو لا يستكين عليه ولا يحيد عن ازالته ، ومنها يتحقق الانتصار للمظلوم باسم العدل ولو كان تحقيقه يتم على أسنة الحراب ، فهو عندهم أغلى حتى من الحياة ، ومن الطبيعي في هذه الحال ان تتدخل السلطة الحاكمة وهي أعلى جهة في الدولة لازالة الضرر ومعالجة الوضع وإرجاع الامور الى نصابها الصحيح ، لأنها الأقدر على ذلك فرجال الحكم هم أصحاب السلطات القانونية الواسعة التي يتمكنون من خلالها ارغام المعتدي مهما علت منزلته على الاذعان لمنطق الحق والتنازل عما أخذه غصبا واعطاء من ظلمه حقه .

تشير الأدلة والوقائع التاريخية الى ان هدف مسؤولي الدولة العربية الاسلامية هو اقرار وتحقيق ما تصبو اليه من اقرار الحق ، منطلقين في ذلك من أصلين هما التاريخي والشرعي . فقد استفادوا من الارث الحضاري العربي ، حيث أشارت الكتابات البابلية الى قيام حمورابي بجولات تفتيشية للمدن والأقاليم التابعة له ، كي يطلع بنفسه على دقائق الامور[٣] . وكان يباشر بنفسه الحكم والفصل في قضايا المتظلمين ، من ذلك انه أنصف في احدى المرات تاجرا تظلم عن أحد مسؤولي الوحدات الادارية[٤] .

وعلى الرغم من غياب الكيان السياسي الموحد قبل الاسلام ، فقد ظهرت أصوات تطالب بالعدل والانصاف وخاصة في مكة ، والتي أدت في النهاية الى عقد حلف الفضول لنصرة المظلوم وأخذ حقه من الظالم مهما علت منزلته ، وان لا يتركوا لأحد عند أحد فضلا إلا أخذوه ، فبذلك سمي حلف الفضول(٥) . وهو أكرم حلف سمع به وأشرفه في العرب(٦) . وقد زاد من كرمه ، وعظم من شرفه ، حضور الرسول الكريم (ص)له قبل مبعثه ، والذي قال في حقه : « لقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان حلفاً ما احب أن لي به حمر النعم ولو دعي به في الاسلام لأجبت »(٧) .

نجح هذا الحلف في رد الكثير من المظالم ، منها قيامه برد مظلمة رجل من خثعم قدم مكة معتمرا أو حاجا من أحد وجوه قريش (نبيه بن الحجاج) وذلك بعد تعديه عليه(٨) . ولأهمية هذا الحلف ومكانته عند العرب اتخذوه قبل الاسلام أحد التواريخ الكثيرة التي كانوا يؤرخون فيها(٩) .

ويتصل الأصل الشرعي لاقرار العدالة بمقتضيات الشريعة الاسلامية التي تحرم الظلم وتوعد مرتكبيه بالعذاب الأليم . فالله سبحانه وتعالى لا يريد ظلماً بين عباده قال تعالى : ﴿ وما الله يريدُ ظُلماً للعالمين ﴾(١٠) و﴿ ما الله يريد ظلماً للعباد ﴾(١١) ولن يقبل عز وجل من عباده التظالم فيما بينهم ، ففي الحديث القدسي « إني حرمت على نفسي الظلم وعلى عبادي فلا تظالموا »(١٢) ذلك ان الظلم جرم كبير ، فهو عند

الله بمنزلة الشرك بالله ﴿ إن الشِّركَ لَظلمٌ عظيم ﴾(١٣) فكل منهما « الشرك بالله وظلم العباد » يضعان الأشياء في غير مواضعها(١٤) . ولا عجب ان عدت الشريعة الاسلامية من أكثر الشرائع الدينية دعوة للعدل وندبا اليه ، والذي يظهر واضحا من كثرة الآيات الكريمة والأحاديث النبوية بهذا الشأن ، فمن أقواله تعالى : ﴿ وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون ﴾(١٥) و﴿ ان الظالمين لهم عذابٌ أليمٌ ﴾(١٦) . وما جاء على لسان النبي (ص) « الظلم ظلمات يوم القيامة »(١٧) و« المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه »(١٨) فعلى المسلم إذن ان يتجنب الظلم ويتمسك بالعدل ، لأن العدالة لقب للمتمسك بالشريعة(١٩) .

فعلى من خصه تعالى في سلطته أن يعدل في حكمه ، لكونه خليفته على الأرض ﴿ يا داود إنّا جعلناك خليفةً في الأرض فاحكمْ بين الناس بالحق ولا تتبعِ الهوى فيضِلَّكَ عن سبيل الله ﴾(٢٠) فاستنادا الى هذه الآيات الكريمة وما وضحته السنة النبوية الشريفة ، أصبح لزاما على الحكام تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين حتى تعم النصفة ، فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم ، والفقهاء بدورهم أكدوا ضرورة أن يكون الامام الواجب طاعته « ما قادنا بكتاب الله تعالى وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم »(٢١) فالسلطان الظالم في حكم الشرع معزول أو واجب العزل(٢٢) . وكثيرا ما وعظ الفقهاء خلفاء الدولة العربية الاسلامية الى أهمية الجلوس بأنفسهم للرعية ،

وازالة الظلم عنهم ، دون الاتكال على غيرهم ، كما يتضح من موعظة أبي يوسف لهارون الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ/٧٨٦ - ٨٠٩ م) التي أضاف اليها « انه متى علم العمال والولاة انك تجلس للنظر في امور الناس يوما في السنة ليس يوما في الشهر تناهوا باذن الله عن الظلم وأنصفوا من أنفسهم »[٢٣] .

تطبيقات العدالة في صدر الاسلام

« عهد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين »

كان المسلمون الأوائل يعرفون حقهم وحق غيرهم ، ويدركون واجبهم وواجب غيرهم وذلك لقوة التأثير الديني في نفوس المسلمين في هذا العهد ، والتي تحمي الضمائر وتضاعف الشعور بالمسؤولية . فضلا عن ان الدولة العربية الاسلامية لم تتوسع ذلك الاتساع الذي عرفته في العصور اللاحقة ، وخاصة أيام الرسول (ص) ، والذي ضم بين دفتيه شعوبا ومجتمعات مختلفة ذات عادات متباينة ، مما أدى بالتالي الى ان التظالم فيه قليل قياسا للفترة القادمة .

عالج الرسول (ص) المظالم بنفسه ، فقد عزل العلاء بن الحضرمي عامله على البحرين بعد ان شكاه وفد عبدالقيس ، وولى مكانه سعيد بن العاص ، وأوصاه بعبدالقيس خيرا[٢٤] . كذلك فانه عد الهدايا التي أخذها الولاة والعمال من رعاياهم ظلما ، لأنهم أخذوا ما لا يحل لهم وبالتالي فقد منعوا دافعي الهدايا من القيام بما يجب عليهم ، فهي ليست هدايا اختيارية بل هي نتيجة ظلم واقع

أو ظلم متوقع[٢٥] . فقد استعمل الرسول (ص) رجلا من الأسد يقال له ابن اللتبية على صدقات بني سليم ، فلما قدم بالمال قال هذا لكم وهذا اهدي إلي ، فقام الرسول (ص) على المنبر بعد ان حمد الله وقال : « ما بال عامل أبعثه فيقول هذا لكم وهذا اهدي لي أفلا قعد في بيت أبيه أو في بيت امه حتى ينظر أيهدى اليه أم لا ، والذي نفس محمد بيده لا ينال أحد منكم منها شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه بعير له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه ثم قال اللهم هل بلغت مرتين . »[٢٥] .

نظر الرسول (ص) بمظالم الرعية بنفسه ، فقد حكم في النزاع الذي وقع بين رجلين أحدهما غرس في أرض رجل آخر من الأنصار من بني بياضة نخلا ، فاختصما الى النبي (ص) فحكم بينهما بأن أقر صاحب الأرض على أرضه ، وأمر الآخر أن ينزع نخله الذي زرعه في أرض غيره[٢٦] . فالرجل الذي حكم الرسول (ص) عليه ظالم وذلك لأنه غرس في أرض يعلم أنها ملك لآخرين ، فصار بفعله هذا غاصبا حق غيره .

وانتهج الخلفاء الراشدون سياسة الرسول (ص) في حكمهم ، وذلك لقرب العهد منه ، وشدة تمسكهم بتعاليم وأحكام الشريعة الاسلامية . وقد برز هذا واضحا في أول خطبة ألقاها الخليفة الأول أبو بكر الصديق (رض) [١١ - ١٣ هـ/٦٣٢ - ٦٣٤ م] حيث جاء فيها « الضعيف فيكم قوي عندي حتى اريح عليه حقه ان شاء

الله ، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه ان شاء الله . »[٢٧] وقد وصل الأمر به انه كان يستقصي الأخبار عن ولاته بنفسه ، ويسأل الناس عنهم . فمما ذكر انه لما قدم الى مكة للحج سنة اثنتي عشرة من الهجرة ، سأل الناس هل يشتكي أحد ظلامة أو يطلب حقا ؟ فما أتاه أحد وأثنى الناس على واليهم (عتاب بن أسيد) خيرا[٢٨] .

وقد وصلت العدالة ، وفي صورها المختلفة في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رض) [١٣ - ٢٣ هـ / ٦٣٤ - ٦٤٣] اذ كان يزيل الظلم بنفسه ، وبطرق عديدة ، فقد عرف عنه انه كان شديدا مع ولاته وعماله الى درجة انه كان يكتب على عامله كتابا ويشهد عليه نفرا من الصحابة « أن لا يركب برذونا ، ولا يأكل نقيا ، ولا يلبس رقيقا ، ولا يتخذ بابا دون حاجات الناس »[٢٩] . واستنادا الى هذه السياسة فقد عزل كل من اشتكى منه الناس حالا ، حتى ولو كان من أهل الفضل والسبق في الاسلام ، فقد عزل سعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر عن الكوفة بشكوى من أهلها[٣٠] . ووصل به الاهتمام بالرعية انه كان يسأل كل من تقدم اليه من الولايات والأمصار عن أحوالهم وأسعارهم وسيرة واليهم وهل ينصر المظلوم ، فان كان الجواب نعم حمد الله وأثنى عليه ، وان كان لا كتب اليه بالمجيء والمثول أمامه[٣١] . وكان عمر (رض) ان اتخذ عاملا ثقة له - محمد بن مسلمة - يقتص له آثار من شكي منه ، وواجبه هو التحقيق علنا أمام الشهود ، في أمر المشتكى منه . فقد بعثه

الخليفة مرة الى سعد بن أبي وقاص كي يطوف به أهل الكوفة ليسأل عنه ويتحقق من أمره[٣٢] . كذلك أحرق هذا باب القصر الذي بناه سعد ، وذلك لكي يحول بينه وبين الرعية[٣٣] . مع العلم ان الفاروق كان يجمع بين عامله وشاكيه ، ليحقق بنفسه في القضية كما فعل مع عامله على حمص سعيد بن عامر بن خريم ومن شكاه ، وكان الحكم اقناعهم ببطلان دعواهم واستقامة مسيرة واليهم[٣٤] . وصلت هذه الاجراءات الوقائية عنده ، والتي قصد بها تفادي وقوع الظلم ، درجة انه تمنى في آخر عهده ان يطوف في كل أرجاء دولته لكي يتفقد أحوال رعيته ويرد مظالمهم بنفسه حيث قال : « ولئن عشت ان شاء الله لأسيرن في الرعية حولا ، فاني أعلم ان للناس حوائج تقطع دوني ، أما عمالهم فلا يرفعونها إلي ، وأما هم فلا يصلون إلي ، فأسير الى الشام فاقيم بها شهرين ، ثم أسير الى الجزيرة فاقيم بها شهرين ، ثم أسير الى مصر فاقيم بها شهرين ، ثم أسير الى البصرة ، فاقيم بها شهرين ، والله لنعم الحول هذا »[٣٥] ، ولكن المنية عاجلته فحالت دون ذلك .

ومن الاجراءات الوقائية التي اتبعها عمر (رض) لتجنب الظلم قبل وقوعه ، احصاؤه أموال عماله الذين يستعملهم قبل ان يبعثهم ، فانّ طرأت عليها زيادة حاسبهم وشاطرهم أموالهم ان عجزوا من تبيان مصادر الزيادة التي طرأت على ثروتهم واقناع الخليفة بذلك ، وقام بايداعها في بيت المال لأنها ملك المسلمين ولم تستثن سياسته هذه أحدا

ولو كان صاحب فضل ودين لا يتهم بخيانة ، اذ كان يرى في مقاسمة أموال بعض ولاته ترويضا لهم على الطاعة وترك التبجح والادلال على الرعية ، والذي يؤدي بهم الى الابتعاد عن النظر في شؤون الناس وقضاء حاجاتهم . فبعد ان قوم الخليفة أموال خالد بن الوليد الخاصة ، أخذ ما زاد عن ذلك ، وجعلها في بيت مال المسلمين ، وهو يقول له : « والله انك عليَّ لكريم ، وانك اليَّ لحبيب »[٣٦] . وكذا الحال مع أبي هريرة عامله على البحرين[٣٧] ، وعمرو بن العاص عامله على مصر حين قاسمهم أموالهم[٣٨] . وفي مقاسمته لأموال بعض عماله على الأحواز ان أخذ منهم (نعلا) وترك لهم الاخرى[٣٩] .

ومن الاجراءات العلاجية التي سلكها (رض) لتحقيق غايته الرئيسة المتعلقة بانصاف المظلوم ورفع الظلم وردع الظالم ، والتي لم يستثن بسياسته هذه أحدا حتى من نفسه ، فقد أمر الرجل الذي تعجل بضربه بالدرة دون سبب ، ان اقتاد منه (أي من عمر نفسه) إلا ان الرجل رفض تنفيذ ذلك ، وقال : « أهبها لله وغفر الله لي ولك »[٤٠] وكان اذا شكي له من عامل ، وصح عليه ذلك ، اقتص بمثل ما اوتي به ، فلما شكاه رجل من أبي موسى الأشعري لقيامه بجلده وحلق رأسه ولما تأكد عمر (رض) من ذلك ، كتب اليه أن يجعل الرجل يقتص منه بمثل ما فعل به عقابا له على ذلك . وتظلم اليه آخر من عمرو بن العاص بسبب نعته له - بالمنافق - أمام جمع من الناس ، وهو يقول للخليفة

« والله ما نافقت منذ آمنت بالله » فأمره عمر بالاقتصاص منه اذا شهد له شاهدان ، وتم للرجل ما أراد إلا أنه عفا عنه بعد ان أذعن عمرو للأمر[٤١] .

وكان عمر (رض) يدعو عماله كل سنة في مواسم الحج ليمنعهم عن الظلم ويحذرهم منه ، وليتخذها أيضا مناسبة لسماع مظالم الحجاج القادمين من الأماكن البعيدة ضد حكامهم ، فكان يستمع الى شكاوى الناس ويقتص من ظالميهم ، ففي أحد المواسم نادى ان كانت لأحد مظلمة عنه أحد فليقم ، فلم يقم من الناس يومئذ إلا رجل واحد ، اشتكى عاملا ضربه مئة سوط ، فأمر عمر الرجل بالاقتصاص منه ، أو افتدائه بمبلغ من المال ، فكان أن دفع له مئتي دينار مقابل ذلك[٤٢] . ولما قدم عمرو بن العاص وابنه (محمد) الى الحج بأمر من الخليفة على اثر شكوى قدمت ضدهم من مصري ضربه ابن عمرو بسوطه وهو يقول له «خذها وانا أبن الأكرمين» قام الرجل وبأمر من الفاروق (رض) بالاقتصاص منه بضربه بالسوط والخليفة يقول لواليه عمرو «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحرارا»[٤٣] وهو لا يعرف في عدله الفرق بين أمير وسوقة ، فقد أصر على معاقبة جبلة بن أيهم الغساني (رجل من سادات غسان) حين ضرب اعرابيا (من فزارة) على وجهه عندما كان يطوف بالبيت وذلك سنة ست عشرة للهجرة . وقد ذهبت كل محاولات الأنصار سدى لاقناع الخليفة بتغيير حكمه ، وذلك

بارضائهم الفزاري بافتدائه بالأموال بدلا من جبلة إلا انه أصر على ذلك وهو يقول « والله لا يقتص الفزاري إلا من جبلة »[٤٤] .

لقد أصبحت سياسة الفاروق عمر (رض) في قمع المظالم انموذجا اهتدى به الخلفاء الراشدون الذين جاءوا بعده . فقد أمر الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رض) [٢٤ ـ ٣٥ هـ/ ٦٤٤ ـ ٦٥٥ م] ولاته وعماله وقادة جنده ان يتبعوا أوامر عمر (رض) وان لا يحيدوا عنها . وأوصى عمال الخراج بأخذ الحق والتمسك به ، فمن أقواله في هذا المجال : « لا تظلموا اليتيم ولا المعاهد ، فان الله خصم لمن ظلمهم »[٤٥] . وقد سار بسيرة صاحبيه ابي بكر وعمر (رض) ، فاتخذ موسم الحج فرصة للاجتماع بالمسلمين والنظر في امورهم ، وقد كتب الى الأمصار أن يوافيه العمال ومن يشكو منهم في كل موسم من مواسم الحج[٤٦] . علما انه اتبع سيرة سلفه الخليفة عمر (رض) في الاقتصاص ممن ظلم بمثل ما قام به ، فلما ضرب هاشم بن عتبة بن أبي وقاص وحرقت داره من قبل والي الكوفة سعيد بن العاص ، أمر عثمان (رض) بضرب سعيد واحراق داره اقتصاصا منه بمثل ما اوتي به[٤٧] .

وسار الخليفة علي بن أبي طالب (رض) سيرة أصحابه الذين سبقوه في محاسبته لعماله وفي التفتيش عن أحوال عماله ورعيته ، والتي تعدّ إكمالا للنهج الذي سار عليه هؤلاء . فقد رفض التماس أهل نجران باعادتهم الى

الأرض التي أخرجهم منها عمر (رض) قائلا لهم « ان عمر كان رشيد الأمر وأنا أكره خلافه »[٤٨] . وللتأكد من تصرفات عماله مع الرعية ، كتب الى عامله كعب بن مالك بأن يخرج في طائفة من أصحابه ليسأل عن عماله في أرض السواد وينظر في سيرتهم[٤٩] . وقد وصل حرصه على حقوق المسلمين درجة أنه أراد قطع يد احدى بناته لما رآها قد تزينت بلؤلؤة من بيت مال المسلمين ، لولا تدخل خازن بيت المال ابن أبي رافع وتحمله مسؤولية الأمر[٥٠] . على ان أهم المظاهر المستجدة في عهد الخليفة علي (رض) اتخاذه بيتا تطرح فيه قصص (الورق الذي تكتب فيه المظالم) المتظلمين[٥١] ، وقد كان الغرض منه ضمان الأمن للرعية بفسح المجال لهم للاعراب عما يختلج في نفوسهم من هموم أو مشاكل دون خوف او وجل وذلك بطرح رقعهم المكتوبة فيها مطالبهم دون ذكر أسمائهم فيها ان أرادوا ذلك .

الأمويون والعدالة

أصبحت الحاجة ماسة للنظر في المظالم إبان العصر الأموي ، لما « تجاهر الناس بالظلم والتغالب ولم يكفهم زواجر العظة عن التمانع والتجاذب »[٥٢] ومرد هذا التجاهر راجع بالدرجة الأساس الى ان المجتمع العربي الاسلامي لم يكن كما كان عليه في العصر الراشدي من قوة الوازع الديني في نفوس المسلمين لبعدهم عن الصدر الأول من الاسلام ، وتوسع الدولة العربية الاسلامية التي أصبحت في هذه الفترة

تضم بين دفتيها شعوبا ومجتمعات متباينة في عاداتها وتقاليدها . وازاء ذلك صار النظر في المظالم مطلبا ملحا من الرعية ، وهو ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث .

ذكر المسعودي ان معاوية بن أبي سفيان (٤١ - ٦٠ هـ/ ٦٦١ - ٦٨٠ م) كان يجلس للناس في المسجد وذلك بعد تناوله الغداء الأصغر (فضلة عشائه) فيتقدم اليه الضعيف والأعرابي والمرأة والصبي ومن لا أحد له فيقضي حوائجهم ويرد مظالمهم(٥٣) .

ومن المظالم التي ردها معاوية مظلمة أعرابي من البصرة من عامله ابن ام الحكم (عبدالرحمن بن عبدالله بن عثمان الثقفي ، ابن اخت معاوية) في قضية المرأة التي طلقها منه قسرا وتزوجها هو ، فأمر عامله بتطليقها وارجاعها الى زوجها السابق(٥٤) .

ومن مظالم الرعية من ولاتهم التي نظر بها معاوية مظلمة بني ضبة ، الذين شكوه واليه على البصرة عبدالله بن عمرو بن غيلان ، لأنه قطع يد رجل منهم لكونه قد حصبه عندما كان يخطب على منبر البصرة ، ولما طالبه بنو ضبة بالقود منه ، أخبرهم معاوية ان القود من عماله لا يصح ولا سبيل اليه ، ولكن إن شاءوا ودي صاحبهم . فرضوا بفدائه ، فوداه من بيت المال وأبعد واليه عن منصبه(٥٥) .

ومما يدل على حرص معاوية على رعيته واهتمامه برأي أهل الأقاليم في واليهم انه كان يعزل من لا يرتضونه ، فقد عزل عبيدالله بن زياد عن العراق لأن الأحنف ابن قيس الذي وفد

مع قوم معه على الخليفة لم يثن عليه(٥٦) .

كذلك فان معاوية أوصى عماله خيرا بالرعية وبسياستهم بالعدل وحسن السيرة . فلما ولى زياد ابن أبيه البصرة (٤٥ - ٥٣ هـ/ ٦٦٥ - ٦٧٢ م) أوصاه بذلك ، فوعده بتنفيذ وصيته(٥٧) . فابتدأ زياد عهده بأمر حاجبه أن لا يحجب دخول متظلم عليه لأن « منعه عن حقه رديء العاقبة »(٥٨) وقد أورد ابن عبد ربه(٥٩) نماذج من توقيعات زياد على قصص المتظلمين ، منها توقيعه في قصة متظلم : « أنا معك » وفي ثانية « الحق يسعك » ويبدو ان أحد أسباب ضم الكوفة الى أعماله سنة (٥٠ هـ/ ٦٧٠ م) هو عدله بين رعيته في البصرة(٦٠) .

ويعد عبدالملك بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ/ ٦٨٥ - ٧٠٥ م) أول من أفرد يوما للنظر في المظالم ، حيث كان يجلس في هذا اليوم للمتظلمين ، فيتصفح فيه قصصهم ويتأملها دون ان يباشر النظر فيها ، اذ انه كان يدع لأبي ادريس الأودي قاضيه مباشرة النظر فيها ان وقف على مشكل او احتاج الى حكم منفذ ، بعد أن يكون قد بين رأيه فيها لعلمه بالحال ووقوفه على السبب ، فينفذ فيها قاضيه أحكامه ، فكان أبو ادريس المباشر وعبدالملك هو الآمر(٦١) .

ومن الظلامات التي ردها عبدالملك الى أهلها ، مظلمة روح بن زنباع الجذامي من ابنه الوليد من زراعة كانت له بجانب زراعة الوليد ، وذلك حين طلب من ابنه أن يهب زراعته وما فيها الى روح لكي يرضيه(٦٢) . كما أنصف

عبدالملك اليهودي الذي وقف له في طريقه متظلما من أحد خاصته (هرمز) وذلك بأن أخذ حق الرجل منه ومن ثم عزله[٦٣] . واعتراض الرجل لعبدالملك في الطريق هو الدليل على عدم تقيد العامة بالأوقات المحددة لعرض مظالمهم ، وهي حالات تكررت - كما سيأتي - في العهد والفترات اللاحقة من التاريخ العربي الاسلامي .

ومع ان حرص خلفاء بني امية على قمع الظلم ورفع المظالم كان يستهدف ضمنا - في بعض أوجهه - كسبا سياسيا وكمحاولة منهم في كسب الرعية الى جانبهم . غير اننا لا نتفق ورأي البعض بحصر اهتمام عبدالملك بالمظالم في أضيق الدوائر[٦٤] . فمن جهة هو أول من أفرد للمتظلمين يوما محددا دون ان يسبقه أحد الى ذلك . ومن جهة اخرى ومع ان الحجاج الثقفي والي العراق (٧٥ - ٩٥ هـ/ ٦٩٤ - ٧١٤ م) أثبت في مواضع عديدة كفاءة وخبرة ولم يدخر وسعا في تأييد سلطان بني امية ، فان عبدالملك لم يتركه دون حساب . وتشير رواية تاريخية الى ان عبدالملك لما بلغه اسراف الحجاج في القتل وتبذير الأموال بعد معركة (دير الجماجم) كتب اليه منذرا وموبخا وحمّله سوء العاقبة ، وحكم عليه الدية في القتل خطأ ، والقود ان كان عمدا ، وفي الأموال ردها الى مواضعها ، ومذكرا اياه انه لا يحتمل الخطأ . حتى أثبت له الحجاج بأن العقوبة شملت أهل المعصية وانه لم يظلمهم[٦٥] . ثم ان روايات تاريخية متناثرة تدل على عدم اغفال الحجاج لأمر الرعية

والاستماع الى مشاكلهم والاستجابة لمطالبهم . وتفيد الأخبار انه اتخذ وقتا معينا يجلس فيه للعامة ، وفي رواية انه كان يأذن للناس بالدخول عليه بعد العشاء[٦٦] . وفي الوقت الذي أذن فيه للناس بالدخول عليه مرتين في الاسبوع وذلك لما تحول الى واسط[٦٧] . ومن مظالم الرعية التي عرضت على الحجاج مظلمة فتى خاطبه قائلا : « أصلح الله الأمير مات أبي وأنا حمل وماتت امي وأنا رضيع وكفلني الغرباء حتى ترعرعت فوثب بعض أهلي على مالي فاجتاحه وهو هارب مني ومن عدل الأمير . »[٦٨] .

ومن الشروط التي وضعها الحجاج لاختيار عماله والتي تعكس مدى اهتمامه بالنظر في مظالم الناس وتحري حوائجهم ، هي ان يكون طويل الجلوس[٦٩] ، أي يجلس طويلا للنظر في حوائج الناس ومظالمهم[٧٠] . وقد أمرهم بحسن السيرة والانصاف للرعية كما بان ذلك في خطبة مطرف بن مغيرة بن شعبة لأهل المدائن لما تولاها سنة ٧٧ هـ ، حيث جاء فيها : « أيها الناس ، ان الأمير الحجاج أصلحه الله قد ولاني عليكم ، وأمرني بالحكم بالحق ، والعدل في السيرة ، فإن عملت بما أمرني به فأنا أسعد الناس ، وان لم أفعل فنفسي أوبقت ، وحظ نفسي ضيعت ، إلا أني جالس لكم العصرين ، فارفعوا إليَّ حوائجكم ، وأشيروا عليَّ بما يصلحكم ويصلح بلادكم ، فاني لن الوكم خيرا ما استطعت . »[٧١] ومما جاء في الروايات عن قدوم وفد الانبار الى واسط متظلما من عاملهم ابن

الرفيل[٧٢] ، دلالة اخرى على حرص الحجاج على رعيته في الولايات التابعة له وتشجيعه لهم على التظلم اليه من عماله ، ان هم أساءوا السيرة . ومع ادراكنا بأن صورة الحجاج بن يوسف الثقفي في أغلب مصادرنا التاريخية هي صورة الوالي الظالم الذي لا يأبه بتحقيق العدالة ويستخدم أية وسيلة لتوطيد سلطان الامويين وان العديد من الوقائع السياسية تثبت ذلك . إلا اننا ندرك في الوقت نفسه ان هذه الروايات دونت في العصر العباسي وان بعضها بالغ في رسم صورة مشوهة لسياسة الامويين وولاتهم ومنهم الحجاج الثقفي . وان روايات اخرى في صالحهم اهملت بهدف النيل من سيرتهم ، وليس أدل على ذلك من هذه الروايات المتناثرة والمبعثرة في كتب التاريخ والأدب والتراجم التي تثبت عكس الصورة التقليدية المتعارف عليها او على الاقل تعدل فيها . ففي رواية للطبري ان كوفيا قتل جنديا شاميا حاول الاعتداء على زوجته وفي داخل بيته ، وحين تحقق الحجاج من الأمر عفا عن الكوفي وقال لولاة الشامي : « ادفنوا صاحبكم فانه قتيل الله الى النار لا قود له ولا عقل »[٧٣] .

وبسبب إقرار وتولية الوليد بن عبدالملك (٨٦ ـ ٩٦ هـ/ ٧٠٥ ـ ٧١٥ م) لولاة اتصفوا بالشدة والحزم ، جاءت الانتقادات التي وجهت اليه حتى وصلت الى حد وصفه « بالجبار الظالم »[٧٤] . وقد وصف ابن تغري بردي قرة بن شريك عامل الوليد على مصر بأنه كان « سيء التدبير خبيثاً ظالما غشوما فاسقا منهمكا »[٧٥] غير ان سيدة اسماعيل

كاشف ترى غير هذا الرأي حيث تظهر مستندة الى أوراق البردي ان قرة بن شريك كان يهتم بعدالة حكام المدن والولايات التابعة له ، وعدم الاجحاف بأهل الذمة ، وحذرهم قبول الرشوة من الرعية ، كما هدد عماله من الاجحاف في تقدير الضرائب المفروضة وراقب الامور مراقبة شديدة ، واجتهد في المحافظة على نشر الأمن في البلاد والعدل بين الرعية[٧٦] .

وتشير الروايات التاريخية الى ان سليمان بن عبدالملك (٩٦ ـ ٩٩ هـ/ ٧١٥ ـ ٧١٧ م) كان مؤثرا للعدل ، فقد كان يجلس للرعية في قبة في صحن المسجد بالقدس مما يلي الصخرة ، ويأمر الناس بالجلوس على الكراسي ، فيقسم بينهم الأموال ويقضي لهم الأشغال[٧٧] . وعندما كان جالسا للمظالم يوما ، قام اليه رجل مناديا باسمه قائلا : ألم تسمع قول الله عز وجل : ﴿ فأذّن مؤذّنٌ بينهم أن لعنةَ الله على الظالمين ﴾[٧٨] فارتاع سليمان وقال له : ما ظلامتك ؟ قال الرجل : وكيلك اغتصب مني ضيعتي وضمها الى ضيعتك الفلانية ، فقال سليمان : فضيعتي لك ، وضيعتك مردودة اليك ، وكتب الى وكيله تنفيذ ذلك والانصراف عن عمله[٧٩] .

ندب عمر بن عبدالعزيز (٩٩ ـ ١٠١ هـ/ ٧١٧ ـ ٧٢٠) نفسه لتحقيق المثل والمبادىء التي جاء بها الاسلام . فقد كان هدفه بذل الجهد لتحقيق العدالة الاجتماعية والاحسان الى الرعية ورد مظالمهم والمساواة بينهم

واعطاء كل ذي حق حقه ، فلما رجع من جنازة سليمان بن عبدالملك رآه مولى له مغتما فسأله عن السبب ، أجابه عمر : « ليس لأحد من امة محمد في شرق الأرض ولا غربها إلا وأنا اريد أن اؤدي اليه حقه من غير طلب منه . »[٨٠] .

بدأ عمر بأفراد عشيرته وأقاربه من بني امية حيث شدد عليهم ، وانتزع من بعضهم ما اغتصبوه من مال وعقار وضياع بطرق غير شرعية . ثم شغل عمر نفسه برد المظالم الى أهلها ، حتى ان همه بالناس أصبح أشد من همه بأمر نفسه ، فكان اذا صلى العشاء دعا بشمعة من مال الله ليكتب في أمر المسلمين والمظالم فترد في كل أرض ، واذا أصبح جلس في رد المظالم وأمر بالصدقات ان تقسم في أهلها ، فكان نهاره كله مشغولا في رد المظالم[٨١] . وقد شجعه على ذلك ابنه عبدالملك الذي كان له في أحيان كثيرة كالناصح أو المذكّر[٨٢] . ويمكننا تقسيم المظالم التي نظر بها عمر على قسمين ، الاول : ما يخص الأفراد أي شخصية ، والثاني : مظالم عامة تخص طائفة أو جماعة .

أ ـ المظالم الشخصية ؛ نظر عمر بن عبدالعزيز في العديد من المظالم الشخصية ، وما نذكره هنا في سبيل المثال لا الحصر :

١ ـ مظلمة رجل من حلوان مصر من عمر نفسه ، متهما اياه أن والده عبدالعزيز عندما كان واليا على مصر أقطعه عبدالملك بن مروان أرض حلوان فورثها عمر واخوته ، فاحيلت القضية الى القاضي الذي حكم

لصالح الرجل . فقال عمر للقاضي : ان عبدالعزيز قد أنفق عليها ألف ألف درهم . فأجابه القاضي : قد أكلتم من غلتها بقدر ذلك . فقال عمر : وهل القضاء إلا هذا ؟ لو قضيت لي ما وليت لي عملا أبدا . فخرج الى الرجل من حقه[٨٣] .

٢ ـ مظلمة ذمي من أهل حمص الى عمر مدعيا ان العباس بن الوليد بن عبدالملك اغتصبه أرضه ، والعباس جالس ، فأمره الخليفة بردها بعد ان تأكد من صحة الدعوى[٨٤] .

٣ ـ أنصف عمر جماعة من المسلمين من روح بن الوليد بن عبدالملك في قضية حوانيت كانت لهم بحمص[٨٥] . وكذلك أنصف الرجل الذي جاء اليه من حضرموت متظلما ، وقد تعلق بلجام بغلته وهو يقول : أتيتك بعبد الدار مظلوما ! وبعد ان تحقق عمر من أمره كتب الى بلاده بارجاع أرضه التي أخذت منه في عهد الوليد وسليمان[٨٦] .

٤ ـ أنصف الخليفة الرجل الذي تظلم اليه من عامله على البصرة عدي بن أرطأة الفزاري (٩٩ ـ ١٠١ هـ) في أرض له . وكذلك أعطاه ستين درهما من بيت المال عن نفقة الطريق ، وخمسة دراهم اخرى من ماله الخاص ليأكل بها في طريق عودته الى أهله[٨٧] .

ب ـ المظالم العامة : ومن المظالم العامة التي نظر بها الخليفة عمر بن عبدالعزيز :

١ ـ مظلمة أهل سمرقند : شكا وفد من سمرقند الى عمر ان قتيبة بن مسلم الباهلي كان قد دخل مدينتهم مع جيشه وأسكنها المسلمين خلافا لما نصت عليه معاهدة الصلح بينهما(٨٨) . فأمر عمر بأن ينصب لهم قاضيا خاصا ينظر فيها ذكروا فان قضى باخراج المسلمين اخرجوا . فحكم القاضي (جميع بن حاضر الباجي) باخراج العرب المسلمين من سمرقند ، على ان يفاوضوا أهلها من جديد كي يعقدوا معهم صلحا جديدا ، أو يحاربوهم فيكون ظفرا عنوة . فكره أهل سمرقند الحرب وأقروا المسلمين ، فأقاموا بين أظهرهم وتراضوا بذلك . وفي رواية تاريخية ذكرها الطبري عن علي بن محمد قوله ان أهل الرأي من سكان سمرقند عارضوا الذين تظلموا من العرب المسلمين قائلين لهم : « لقد خالطنا هؤلاء القوم وأقمنا معهم وأمنونا وأمناهم ، فان حكم لنا عدنا الى الحرب ولا ندري لمن يكون الظفر . وان لم يكن لنا كنا قد اجتلبنا عداوة في المنازعة »(٨٩) .

ان أقوال هؤلاء تقدم لنا انموذجا لطبيعة العلاقة بين الطرفين واسلوب معاملة المسلمين المتسامح مع سكان البلاد المحليين . فضلا عن أن وجود العرب المسلمين بين السكان المحليين لن يشكل عليهم خطر أو يسبب لهم ضررا بقدر ماكان لهم مصدرا للأمن والطمأنينة ، باعتراف أهل الرأي منهم الذين فضلوا التعايش معهم على مخاصمتهم ومنازعتهم .

٢ ـ مظلمة نصارى دمشق الذين شكوا الى عمر ما فعل الوليد بن عبدالملك في كنيستهم (كنيسة مار يوحنا) مذكرينه العهد الذي أخذوا عليه والمتضمن عدم هدم كنائسهم أو اسكاتها وجاءوا بكتاب خالد بن الوليد اليه . وقد تم حسم القضية بأن أعطوا جميع الكنائس في الغوطة التي أخذت عنوة وصارت في أيدي المسلمين مقابل كنيسة يوحنا(٩٠) .

عمر يأمر ولاته بالعدل والرفق بالرعية :

في الوقت الذي كان فيه عمر دقيقا في اختيار عماله ، فانه كان لا يفتأ يحثهم على النظر في المظالم ، وأمرهم بضرورة السرعة في البت بها ، حتى لا يضر تأخير حسمها بمصالح الرعية ، فقد وبخ عامله على اليمن عروة بن محمد السعدي بكتاب كتبه اليه جاء فيه « اني أكتب اليك آمرك ان ترد الى الناس مظالمهم ، فتكتب اليّ تراجعني ولا تعرف مسافة ما بيني وبينك ، ولا تعرف أخذات الموت ، حتى لو كتبت اليك ان ترد على رجل مظلمة شاة لكتبت اليّ اردها عفراء ام سوداء ، فاردد على المسلمين مظالمهم ولا تراجعني والسلام »(٩١) . وفي الوقت ذاته طالب عمر رعيته في الولايات بعدم الالتجاء اليه إلا من ظلمه عامله أو اهمل طلبه ، وذلك لأنه استعمل عليهم رجالا من

اختيارهم[٩٢] . كذلك فانه لا يفتأ يبحث عن أحوال الرعية ويسأل عن ولاتهم ، فكان اذا سافر مسافر الى احدى المناطق أمره ان يأتيه بأخبار أهلها ، فلما أذن عمر لرياح بن عبيدة بالسفر الى العراق أوصاه أن يسأل سكانها عن سيرة عماله معهم ، وقد فعل هذا ما أوصاه الخليفة وأخبره بكل خير عنهم لما قدم عليه ، فسر بذلك عمر وأخبر ابن عبيدة لو انه نقل غير هذا لكان عزلهم ولم يستعن بهم بعد ذلك أبدا[٩٣] .

وتقليدا لسيرة سلفه الصالح ، فقد كان عمر يبادر من وفد عليه بالسؤال عن أحوال الناس في ولاياتهم[٩٤] ، وارسال المفتشين للتحقيق فيما يصل اليه من تصرفات عماله في مناطق أعمالهم[٩٥] . وكذلك فقد منع عماله من ضرب الرعية إلا في الحق ، وأن لا يحدثوا حدثا في قطع وصلب إلا بعد استشارته وتلقيهم أمرا منه في ذلك[٩٦] .

ويعقب كلوب على ان استشارة الولاة لخليفتهم وعلى النحو الذي طالبهم فيه ، قد يدفع البعض الى ادانة حكم العرب واتهامهم بالظلم ، في الوقت الذي لم يكن يعرف العالم في تلك الأيام أساليب أكثر عدلا من اسلوبهم . فقد استخدم الرومان المنعوتون بعدل قوانينهم نظاما في الحكم متناهيا في القسوة . فعلى سبيل المثال انقذ ضابط روماني مع جنوده القديس بولص من أيدي جمهرة من العصاة اليهود ، وبعدما نقله الى القصر ، أمر باختباره عن طريق جلده بالسياط ليعرف مدى صحة الاتهامات الموجهة اليه من قبل

اليهود . وكان التحقيق مع المتهم في التاريخ البريطاني يعني تعذيبه لحمله على الاعتراف . ولكن فهم عمر بن عبدالعزيز للعدالة كان سابقا لعصره بالنسبة للعالم كله[٩٧] .

اتخذ بعض المستشرقين[٩٨] من قضية الغاء عمر بعض الضرائب الاستثنائية أمثال هدايا النيروز والمهرجان وأجر الفيوج وجوائز الرسل وغيرها وسيلة لتصوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للموالي والشعوب غير العربية الخاضعة للحكم العربي الاسلامي بأنه سيء ، مستندين في أحكامهم هذه الى روايات استثنائية تدل على حالات شاذة . علما ان هذه الروايات جلها صادر من القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) وقد امتازت بالمبالغة في معلوماتها بسبب ظهور الفرق الدينية والسياسية ونشوب الفتن في هذه الفترة ، وبسبب مغالطات الشعوبية ودسائسها خاصة فيما يتعلق بحالة الموالي . فضخمت قضية التمايز الاقتصادي والاجتماعي وأعطتها صفة العموم وكأنها سمة بارزة من سمات الحكم العربي الاسلامي .

والواقع فان هذه الروايات فردية تصور حالات استثنائية ولا تدل على الوضع العام ، مع العلم ان سياسة التعسف التي اتبعها بعض الولاة او الخلفاء أصابت الضعفاء من العرب والعجم على حد سواء[٩٩] ومع هذا نشير الى ان دولة الأمويين كانت دولة حربية ، فقد كرس الخلفاء الامويون جهودهم في نشر الدعوة العربية الاسلامية وتحرير المجتمعات والشعوب غير العربية من الظلم الذي تعيش

فيه ، فضلا عن قيامهم باخماد حركات التمرد والعصيان القائمة ضدهم ، الأمر الذي تطلب منهم أموالا باهظة قد لا تستطيع الدولة توفيرها كاملة إلا بعد فرض ضرائب اضافية أملتها الظروف ووجدت الدولة نفسها مضطرة اليها ولعل في المبالغ التي صرفها الحجاج على جيشه المستعد لمنازلة رتبيل صاحب الترك بقيادة عبدالرحمن بن محمد الأشعث والتي هي ـ الفا الف ـ فضلا عن اعطياتهم الكاملة وكان يدعى جيش الطواويس[١٠٠] . وكذلك تفريقه لـ ـ مئة وخمسين الف الف درهم ـ على الناس في اثناء حرب ابن الأشعث[١٠١] ، خير دليل لذلك ، وهذه النفقات وأمثالها التي تصرف على حركات التحرير والفتح هي التي دفعت عمر الى وقف الحملات العسكرية ومنها حملة مسلمة بن عبدالملك على القسطنطينية[١٠٢] . على ان هذه السياسة لن تستمر بالروحية نفسها ، وان من جاء بعده يزيد بن عبدالملك (١٠١ ـ ١٠٥ هـ/ ٧٢٧ ـ ٧٢٤ م) لم يهمل طلبا ولم يتوان عن الاهتمام بالرعية وحل مشاكلهم . فقد رد الخليفة مظلمة فاطمة بنت الحسين بن علي (رض) من عامله على المدينة ومكة عبدالرحمن بن الضحاك وذلك سنة ١٩٤ هـ/٧٢٢ م . وذلك لمضايقته لها والحاحه عليها في طلب الزواج منها ، وهي غير راغبة في ذلك . فكان ان عزله وغرمه أربعين الف دينار[١٠٣] .

ومن توقيعات يزيد في قصص المتظلمين المرفوعة اليه ، يذكر منها توقيعه على قصة متظلم ﴿ سيعلم الذين

ظلموا أيَّ منقلَبٍ ينقلبون ﴾[١٠٤] .

دفع حرص هشام بن عبدالملك (١٠٥ ـ ١٢٥ هـ/ ٧٢٤ ـ ٧٤٣ م) على الرعية انه كان يسأل عابر السبيل الذي ليس له حاجة به عن قصته وظلامته ، ان كان أحد من بيت الخليفة قد ظلمه فخاف من رفع مظلمته وذلك هيبة من أمره وخوفا من سطوته ؟ فيرد عليه انه يروم الموضع الفلاني ، فيتركه هشام قائلا له اذهب بسلام[١٠٥] . ومن اهتمامه بنصرة الضعفاء ورد المظالم ، انه كان لهشام موضع بالرصافة (من أرض قنسرين وهي برية) تضرب له به السرادقات ، فيكون في ستين ليلة ، يظهر فيها للناس ولا يحتجب عنهم ، لا يرفع اليه متظلم أمرا على فلان من الناس مرتفع القدر إلا أخذه له ، من غير ان يطلب منه حجة او سماع بينة[١٠٦] . وكان لا يتردد في معاقبة من شكي منه وعزله . فقد عزل عامله على العراق يزيد بن خالد بن عبدالله القسري وذلك لما بلغه عنه انه جار بسيرته مع أهل العراق[١٠٧] . وأبعد خالد بن عبدالله عن ولاية المدينة بعد ان تظلم منه عبدالرحمن بن القاسم بن محمد أبي بكر الصديق (رض)[١٠٨] .

أما بقية خلفاء بني امية بعد هشام فليست هناك اشارات تاريخية موثوقة الى سياستهم في تطبيق العدالة . ولعل السبب في ذلك يعود الى بداية انهيار الدولة بعد هشام وظهور خلفاء انجرفوا مع تيارات قبلية واقليمية وما اليها وانشغلوا في اخماد اضطرابات مستعرة داخل بلاد الشام وخارجها .

العدالة عند العباسيين
حتى نهاية القرن الثالث الهجري

قال ابن الطقطقى في معرض تعليقه على سياسة الخلفاء العباسيين : « اعلم ان هذه دولة من كبار الدول ، ساست العالم سياسة ممزوجة بالدين والملك »[١٠٩] . ولكي يحصل العباسيون على حكم مستند الى الشريعة ، تقربوا الى الفقهاء وأصحاب السنة والحديث ، وادعوا انهم يريدون اقامة حكم الله في الأرض ، خاصة وانهم ورثة بيت النبوة ، كما أوضح ذلك أبو العباس السفاح في أول خطبة له حين بايعه الناس بالخلافة[١١٠] . ولما تعهد العباسيون بالحكم بما أنزل الله والعمل بكتابه ، فان الهدف الأول المفروض تحقيقه هو تطبيق العدالة ، لأن السياسة العادلة جزء من الشريعة وأحد أركانها . فقد أنصف أبو العباس السفاح (١٣٢ ـ ١٣٦ هـ/ ٧٤٩ ـ ٧٥٤ م) جماعة من الأنبار تظلموا اليه بشأن منازلهم التي اخذت منهم ، وادخلت في البناء الذي أمر به ولم يعطوا أثمانها . فوقع في قصتهم : « هذا بناء اسس على غير تقوى » ثم أمر بدفع ثمن منازلهم اليهم[١١١] . ووقع في كتاب لعامل تظلم البعض منه : « ما كنت متخذاً المضلين عضداً »[١١٢] .

ويتفق المؤرخون ان المنصور هو المؤسس الحقيقي للدولة العباسية ومثبت أركانها التي تقوم على حد قوله على أربعة أشخاص لا يمكن الاستغناء عن واحد منهم ، فاما

« أحدهم فقاض لا تأخذه في الله لومة لائم ، والآخر صاحب شرطة ينصف الضعيف من القوي ، والثالث صاحب خراج يستقصي ولا يظلم الرعية فاني عن ظلمها غني ، والرابع ، ثم عض على اصبعه السبابة ثلاث مرات ، يقول في كل مرة : آه آه ـ قيل له : ومن هو يا أمير المؤمنين ؟ قال : صاحب بريد يكتب بخبر هؤلاء على الصحة »[١١٣] .

وقد تجسدت سياسة المنصور مع رعيته في أقواله وأفعاله ، فانه أوصى ابنه المهدي لما أمره بالخروج الى جرجان بأن يحسن الى الناس ، موضحا له ان السلطان لا يصلح إلا بالتقوى ، والرعية لا تصلح إلا بالطاعة ، والبلاد لا تعمر إلا بالعدل ، ونعمة السلطان لا تدوم إلا بالمال . وأوصاه بالعفو ان مكنته القدرة على ذلك ، لأن أعجز الناس من ظلم من هو دونه[١١٤] . وانطلاقا من هذه النظرة فان المنصور أنصف الجمالية الذين شكوه الى محمد بن عمران قاضي المدينة لما قدمها حاجا ، وأبدى انشراحه لقرار القاضي وأمر له بعشرة آلاف دينار[١١٥] .

ومن المظالم التي رفعت الى أبي جعفر ونظر فيها ، مظلمة أهل قبرص بشأن زيادة ألف دينار على ما فرض عليهم عندما صالحوا به معاوية بن أبي سفيان . وقد أمر بحطها عنهم ، وقال : « نحن أحق من أنصفهم ولم نتكثر بظلمهم »[١١٦] .

ومن الاجراءات التي اتخذها المنصور لرفع الظلم وزيادة اليقظة والحذر من الجور ، وضعه العيون وبثهم في

مختلف النواحي ، ليكشفوا له عن حقائق الامور ، وليكتبوا له عن سيرة عماله وأحوال رعاياه ، فاستقامت له الامور ، ودانت له الجهات[١١٧] . مع العلم ان أصحاب البريد كانوا له عينا على ولاته ، حيث كتبوا اليه بكل تصرفاتهم وأعمالهم . فقد عزل والي حضرموت لما كتب اليه صاحب بريدها انه يكثر من رحلات الصيد[١١٨] . كذلك فانه فسح المجال للوفود القادمة اليه من الولايات بابداء ما لديهم من معلومات عن سير ولاتهم أو عمالهم . وان كانوا من أهل بيت المنصور . فقد عزل ابن أخيه عبدالوهاب بن ابراهيم الامام عن فلسطين ، لما أخبره وفدها القادم اليه عن تعسفه وظلمه مع أهلها[١١٩] .

وكان المنصور اذا عزل واليا وارتاب في أمانته أو علم بأخذه الأموال بغير حق ، سجنه في بيت خالد البطين الواقع على نهر دجلة ، وأجبره على اخراج الأموال ، ثم كتب عليه اسم من اخذت منه ليضعه في بيت خاص ، سماه بيت مال المظالم . غير ان المنصور أمر ابنه بأن يرد هذه الأموال المحجوزة ، والتي كثرت في هذا البيت الى أصحابها عند توليته الخلافة ، كي يحمد على عمله هذا فيستميلهم اليه ويحبه الناس[١٢٠] .

وهذا ما قام به المهدي محمد بن عبدالله (١٥٨ ـ ١٦٩ هـ/ ٧٧٥ ـ ٧٨٥ م) حيث نفذ وصية والده ، فأطلق الكثير من الأموال المحجوزة ، والعائدة لأصحابها من أهل بيته وغيرهم[١٢١] .

جلس المهدي للمظالم ، وحذا حذو الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز . فكان بذلك أول من جلس بنفسه من خلفاء بني العباس لها[١٢٢] . وقد ذكر عنه انه اذا جلس للنظر في ظلامات الناس قال : « ادخلوا عليَّ القضاة ، فلو لم يكن ردي للمظالم إلا للحياء منهم لكفى . »[١٢٣] وتقديرا لمكانتهم ، واظهارا لجلال الدين وتحقيقا للعدل . فكان من البديهي لخليفة مثل هذا ان يكون محببا للخاصة والعامة . لأنه افتتح امره بالنظر في المظالم ، فتهر الظالم ونصر المظلوم .

وتحفل مصادرنا التاريخية بالمظالم التي ردها المهدي في عهده ، ومنها ظلامة رفعت ضده . فقد عرضت على سلام صاحب المظالم (وهو الشخص المسؤول عن رفع الظلامات الى الخليفة ، فضلا عن اشرافه على ديوان المظالم وتنظيم أعماله)[١٢٤] مظلمة مسور بن مساور ، التي شكا فيها الخليفة بشأن الضيعة التي أصبحت في يده فرفعها سلام بدوره الى المهدي الذي أطلقها له[١٢٥] . كذلك فقد عزل الخليفة سعيد بن دعلج الذي كان على أحداث البصرة ، بناءً على شكوى من أهلها[١٢٦] .

وعن طريق مؤسسة المظالم رفعت الى المهدي مظلمة عبدالمجيد مولى بني قشير من الحكم الذي صدر عليه من قاضي البصرة عبيدالله بن الحسن ، فأمر الخليفة بجمع الفقهاء للنظر في القضية ، فلما نظروا فيها وجدوا القرار صحيحا ، فأقر أمر القاضي[١٢٧] .

تظهر أهمية جلوس الخليفة للعامة ، من النصيحة التي

قدمت الى موسى ابن محمد الهادي (١٦٩ - ١٧٠ هـ/ ٧٨٥ - ٧٨٦ م) لما تأخر عن الجلوس لمظالم الناس ثلاثة أيام ، حيث أخبر ان العامة لا يستقيم أمرها ان لم ينظر في مظالمها . وعند ذلك أمر الهادي بدخول المتظلمين عليه جميعاً . فرفعت الستور وفتحت الأبواب ، فدخل الناس كافة ، فلم يزل ينظر في قضاياهم الى الليل[١٢٨] . وفي رواية اخرى حول الموضوع نفسه ذكر الطبري ان الهادي قد عدل عن نيته بخصوص زيارة امه الخيزران ، التي كانت تشكو من علة أصابتها ، وذلك حينما اعترضه عمر بن بزيع قائلا له : « يا أمير المؤمنين ألا أدلك على وجه هو أعود عليك من هذا ؟ فقال : ما هو يا عمر ؟ قال : المظالم لم تنظر فيها منذ ثلاث . » وأرسل اليها من يعتذر منها عن تخلفه وان يبلغها قوله : « ان عمر بن بزيع أخبرنا من حق الله بما هو أوجب علينا من حقك ، فملنا اليه ونحن عائدون اليك في غد إن شاء الله . »[١٢٩] .

غير ان الرشيد (١٧٠ - ١٩٢ هـ/ ٧٨٦ - ٨٠٩ م) خالف من سبقه من الخلفاء باشراكه الوزراء في الجلوس للرعية وقضاء حاجاتهم وانصافهم من ظالميهم ، بل ان الوزراء أحيانا انفردوا في هذا المجال دونه ، لما تمتعوا به من سلطات ادارية فوضها لهم الرشيد في أول حكمه[١٣٠] ، مثل آل برمك حيث جلس للمظالم كل من يحيى وابنه جعفر .

ومن نصيحة أبي يوسف القاضي للرشيد يظهر لنا ان توكيل الرشيد للبرامكة في أمر النظر في المظالم لم يكن موضع

رضا أبي يوسف ، والتي تبين لنا في الوقت نفسه عدم أهلية هؤلاء لتولي مثل هذه المسؤولية ، وليس هناك أيضا فائدة ترتجى من جلوسهم هذا . فقد جاء في هذه النصيحة ان على الرشيد ان يجلس للناس من الشهر او الشهرين مجلسا واحدا في الأقل ، لما في ذلك من فائدة . حيث يصل خبر جلوسه الى الولايات والمدن ، فيخاف الظالم فلا يجترىء على الظلم ، ويأمل الضعيف جلوسه للنظر في أمره فيقوى قلبه ويكثر دعاؤه . أما الولاة والعمال فانهم ان سمعوا بجلوسه مرة واحدة في السنة وليس في الشهر فانهم سوف يركنون الى العدل وينصفون حتى من أنفسهم . وأضاف أبو يوسف في نصيحته للرشيد بأن عليه في أثناء جلوسه للمظالم ألاّ يقدم واحدا على الآخر ، من خرجت قصته أولا كان أحق بالنظر من غيره[١٣١] . ويظهر من هذه النصيحة أيضا التلاعب الحاصل في تقدم بعض القصص على بعض في سبيل رشوة أو مصلحة ، وهذا ما تداركه الخليفة المهتدي فيما بعد .

ومهما يكن من أمر ، فان الرشيد أدرك بعد لأي مخاطر نظر البرامكة في المظالم ، وبدأ بالتثاقل من تصرفاتهم في الاستبداد في الامور دونه ، فبعد أن سره جلوس يحيى للرعية في بداية حكمه ، أزعجه اجتماعه بهم فيما بعد . فقد سمع مرة أن يحيى جلس للمتظلمين فقال : « فعل الله وفعل يذمه ويسبه ، استبد بالامور دوني ، وأمضاها على غير رأيي ، وعمل بما أحبه دون محبتي »[١٣٢] .

وأشارت الروايات التاريخية الى ان الرشيد جلس

للمظالم في الرقة على ضفاف الفرات من بلاد الشام في أثناء مكوثه فيها مدة وجيزة[١٣٣] . حيث قصده المتظلمون من أهالي البلدة والمناطق القريبة أو البعيدة عنها . فقد قدم اليه متظلم من الموصل يشكوه قاضيه على مدينته ، فأدركه أجله هناك[١٣٤] . ولعل من المناسب ان نورد نماذج من توقيعاته على رقع المتظلمين منها : « الشريف من يظلم من فوقه ، ويظلمه من دونه ، فانظر أي الرجلين أنت . »[١٣٥] . وفي اخرى وقع : « لايجاوز بك العدل ، ولا يقصر بك دون الانصاف . »[١٣٦] .

لقد صورت روايات الشعوبية وضع الرعية والحالة السياسية في الدولة العباسية بعد سقوط البرامكة ، بأنه آخذ بالتدهور والانحطاط . ووجدت هذه الروايات من عدم تدارك الرشيد أحيانا للامور بسرعة ووضع الحلول المناسبة لها من عزل أو معاقبة من يسمع عن ظلمه للناس أو سوء تصرفه ، أو في مراقبة عماله كاجراء احترازي لما قد يقوم به هؤلاء من أعمال وتصرفات تضر بالدولة أو بالمصلحة العليا ، متنفسا للتشهير بالرشيد واظهار عجزه عن تدبير الامور بدون البرامكة . وانعكس ذلك بالتالي على الأوضاع الداخلية في الدولة العباسية تعرضها للمخاطر ، كما في تمرد رافع بن الليث بن نصر بن سيار في سمرقند سنة ١٩٠ هـ/٨٠٥ م ضد واليها على خراسان علي بن عيسى بن ماهان (١٨٠ ـ ١٩١ هـ/ ٧٩٦ ـ ٨٠٦ م) الذي صورته الروايات على انه أساء التصرف مع أهالي خراسان ، حيث

أخذ أموالهم وأذل أشرافهم ، دون ان تجد شكاوى الناس اذنا صاغية عند الخليفة ، بسبب ما كان يحمله هذا الوالي من تحف الهدايا اليه ، امثال المسك والجوهر وآنية الذهب والفضة والسلاح[١٣٧] .

والحقيقة ان الرشيد وان تخلف في محاسبته لعلي بن عيسى ، فانه لم يتركه دون حساب . فلما تأكد من اساءته لاستغلال نفوذه أرسل اليه سرا هرثمة بن أعين لتسلم الولاية منه ، ومعه كتاب العزل الذي أشار فيه الى ظلم علي بن عيسى للناس . ونص الكتاب أيضا على القاء القبض عليه وأخذ جميع أمواله ورد جميع المظالم الى أهلها وأربابها بخراسان ، فنفذ هرثمة بن أعين الأمر ، وأمر علي بن عيسى برد مظالم الناس ، فكان الرجل يحضر فيدعي ، فيخرج اليه علي بن عيسى من دعواه . وبهذه الطريقة رد الى الناس حقوقهم . فأنصف الناس وحملوا على الحق[١٣٨] . مع العلم ان الرشيد عزل عامله على خراج الموصل يحيي بن سعيد الذي تشدد في مطالبة أهلها بخراج سنين ماضية ، واضطهد الناس ، الأمر الذي أدى الى ترك بعض الناس بلدتهم[١٣٩] . وكان دائما يوصي عماله على الخراج اذا ولاهم بعدم ظلم الرعية ، وبالعدل والاحسان اليهم[١٤٠] . ويبدو ان المشاكل التي كانت تحدث في أثناء استحصال الخراج في هذا العهد وقبله أيضا ، هي التي دفعت أبا يوسف لأن يكتب كتابا في الخراج بناءً على طلب من الرشيد . ومما جاء فيه : « واني لأرجو ان عملت بما فيه من البيان ـ ان يوفر الله لك خراجك

من غير ظلم مسلم ولا معاهد ، ويصلح لك رعيتك فان صلاحهم باقامة الحدود عليهم ، ورفع الظلم عنهم ، والتظالم فيما اشتبه من الحقوق عليهم . »[١٤١] .

واذا كانت الروايات التاريخية المتوفرة لا تكاد تذكر شيئا من أخبار العدالة أيام الامين محمد بن هارون (١٩٣ - ١٩٨ هـ/ ٨٠٩ - ٨١٣ م) المضطربة ، فان في كتابه الى أخيه صالح بعد توليه الخلافة دليلا على حرص الامين على امور رعيته مع ما أحاطت فترة خلافته القصيرة من فتن واضطراب . جاء فيه : « واعلم من قبلك من الخاصة والعامة رأيي في استصلاحهم ، ورد مظالمهم وتفقد حالاتهم ، وأداء أرزاقهم ، واعطياتهم عليهم ، فان شغب شاغب ، أو نعر ناعر ، فاسط به سطوة تجعله نكالا لما بين يديها وما خلفها وموعظة للمتقين »[١٤٢] . على ان الأخبار أسهبت في ذكر أخلاق المأمون عبدالله بن هارون (١٩٨ - ٢١٨ هـ/ ٨١٣ - ٨٣٣ م) واهتمامه بالرعية ، منذ ان كان على خراسان ، حيث انه قرب الفقهاء وجلس للمظالم ، تقربا الى الناس مكسبا لهم الى جانبه في نزاعه مع أخيه الأمين[١٤٣] .

فسح المأمون المجال للناس لتقديم مظالمهم وفي مختلف الظروف ، دون التقيد بزمان ومكان ، يظهر ذلك جلياً من المظالم التي نظر فيها وردها الى اصحابها ومنها :

(١) مظلمة رجل من المأمون نفسه بخصوص مبلغ قدره ثلاثون الف دينار عن قيمة الجوهر الذي اشتراه منه

وكيله سعيد ، ولم يدفع ثمنه . وقد جلس الخليفة مع شاكيه امام القاضي يحيى بن أكثم . ولما لم تكن للمدعي بينة فقد أصر على تحليف الخليفة اليمين ، مما ادى بالقاضي الى استحلافه ، ومن ثم دفع اليه المبلغ وهو يقول له ما دفعت لك هذا المال إلا خشية أن تقول العامة اني تناولتك من وجهة القدرة[١٤٤] .

(٢) مظلمة موسى بن الحسن بن محمد بن أبي العباس الطوسي ، الذي وقف للمأمون متظلماً . فأنصفه وأخذ له حقه[١٤٥] .

(٣) مظلمة رجل من أهل فارس من احمد بن هشام عندما كان الاخير راكباً خلف المأمون فأمر الخليفة بانصافه ، واعطائه ما انفق في طريقه الى بغداد ، فأنصف المتظلم ووصل بأربعة الاف درهم[١٤٦] .

(٤) مظلمة جماعة من أهل الاحواز من عاملهم عليها ، فعزله عنهم[١٤٧] .

(٥) مظلمة اهل الكوفة من عاملهم عليها . ومن طريق ما ذكر ان المأمون لما قال لهم ، بأنه لم ير في عماله اعدل منه ، اجابه رجل منهم : ان من الواجب ان تجعل لسائر البلدان نصيباً من عدله حتى تكون قد ساويت بين رعاياك في حسن النظر . فأما نحن فلا تخصنا منه بأكثر من ثلاث سنين . فضحك المأمون وأمر بصرفه[١٤٨] .

(٦) شكت المأمون امرأة بأبيات شعرية ضياعها التي

اخذت منها ، فوعدها بالانصاف بأبيات رقيقة على نفس الوزن والقافية ، طالباً ان تحضر المجلس يوم الاحد ، فلما حضرت سئلت عن خصمها ، فأجابت انه العباس بن أمير المؤمنين ، فطلب المأمون من يحيى قاضيه (وقيل وزيره احمد بن أبي خالد) النظر في القضية ، فأجلس العباس معها ونظر بينهما بحضرة الخليفة . ولما اصبح كلامها يعلو زجرها بعض حجابه ، فقال له المأمون : دعها فإن الحق انطقها والباطل اخرسه . وأمر برد ضياعها واعطائها حوالي عشرين الف درهم . وحملها الى بلدها[١٤٩] .

ومن اجراءات المأمون الوقائية لحفظ الامن وقطع دابر الظلم وأهله ، انه كان شديد العناية بأحوال الرعية واخبارها ، وقد بلغ من حرصه على سماعها ، ان جعل لاستقصاء الاخبار عدداً من العجائز بالغت الروايات في حجمه ، حيث جعلت تعداده الفاً وسبعمائة عجوز[١٥٠] . فضلاً عما كان تحت امرة صاحب خبره ، في مدينة السلام من اعداد كبيرة من الرجال ليعينوه في مهمته هذه[١٥١] . فكان اصحاب الاخبار يرفعون إليه كل ما يحدث ويستجد من احداث . رفعوا اليه خبر النزاع بين اثنين ، واحد من العامة كان يصيح «واعمراه ذهب العدل مذ ذهبت» والآخر من الخاصة في باب الجسر ، فاستدعاهما المأمون وحقق في الامر ، فأنصف العامي[١٥٢] . وفي رواية تاريخية ان رجلاً صاح «واعمراه» لما أمره احد الجنود بحمل البضاعة التي

اشتراها من السوق . فاستقدم الرجل الى الخليفة فقال له : لم تنصفني ايها الرجل ، لو كانت رعيتي كرعية عمر لكنت اعدل منه . ثم وصله بشيء من المال وابعد الجندي من عمله[١٥٣] .

والمأمون لم يتردد او يتهاون بارسال من يتحقق له من عماله وولاته ، والكتابة اليه عن صفاتهم وسيرتهم بكل دقة ودون خوف أو وجل . أرسل المأمون الى أحد عماله ممن يشك في عدله ، رجلاً متنكراً بهيئة تاجر ، ليتصل به ويحقق في أمره سراً دون ان ينكشف امره . فقام صاحب خبره بالمهمة خير قيام واطلع الخليفة على كل ما توصل اليه من حقائق عن هذا العامل والتي كان من نتيجتها عزله في الحال[١٥٤] .

ومن الطبيعي ان ينهج ولاة المأمون نهجه ، ويخطوا خطاه في انصاف الناس ومراقبة عمالهم وبطانتهم ، خشية قيام هؤلاء بظلم من هم في معيتهم او تحت أمرتهم . فقد كان العلاء بن ايوب والي فارس يقرأ عهد عماله المتولين من قبله ، على من يحضره من أهل ذلك العمل ، ويقول لهم : انتم عيوني عليه فاستوفوه منه ، ومن تظلم الي منه فعلي انصافه ونفقته ذهاباً واياباً . آمراً في الوقت نفسه عماله ان يقرأوا عهدهم على اهل عملهم في كل جمعة ويقول لهم : هل استوفيتم[١٥٥] . على ان المعتصم ابا اسحاق محمد بن الرشيد (٢١٨ - ٢٢٧هـ/ ٨٣٣ - ٨٤٢م) اعتمد على وزرائه الى حدٍ ما في هذه المهمة ، فجلس لها ايام وزارته

الفضل بن مروان ، الذي تظلم إليه اعرابي من بعض عماله ، غير انه صدف بوجهه عنه وزيره ، فرد عليه الاعرابي منشداً [١٥٦] :

تجبرت يا فضل بن مروان فانتظر
فقبلك كان الفضل والفضل والفضل[١٥٧]
ثلاثة املاك مضوا لسبيلهم
ابادهم التغيير والموت والقتل
فانك قد أصبحت في الناس ظالماً
ستودي كما اودى الثلاثة من قبل

ومن المظالم التي نظر بها الوزير محمد بن عبدالملك بن الزيات (تولى الوزارة سنة ٢٢١هـ/٨٣٥م) مظلمة رجل شكاه بأن ضيعته أخذها منه وكيله ـ أي وكيل الزيات ـ وقد بقي هو يؤدي خراجها عنها كلها وجب ذلك لئلا يثبت اسم محمد بن عبدالملك عليها وتصبح الضيعة ملكه . وقد اردف المتظلم قائلا للوزير : «فوكيلك يأخذ غلتها وأنا أؤدي خراجها ، وهذا مما لم يسمع بمثله في الظلم» فأمر الزيات برد ضيعته اليه وبتعويضه مبلغاً من المال يستعين به على عمارة الضيعة ، وصيره بعد ذلك من أصحابه[١٥٨] .

عهد الواثق بالله هارون بن محمد المعتصم (٢٢٧ ـ ٢٣٢هـ/ ٨٤٢ ـ ٨٤٧م) امر النظر في المظالم الى قاضيه احمد بن ابي دؤاد ووزيره محمد بن عبدالملك ، اللذين تمتعا بنفوذ كبير . الا ان ذلك لا يعني ان احمد بن أبي دؤاد كان يصدر أحكامه دون علم الخليفة أو اذنه في الامور التي

تقع خارج صلاحياته ، فقد كان يطلع الخليفة على كل ما هو مهم منها . فقد رفعت اليه القصة التي تظلم بها أهل فرغانة من فساد شؤونهم ، موضحين فيها حاجتهم الى مائة الف درهم لحفر نهر لهم وسد بثق هناك . فأمر الواثق بانصافهم حالا واطلاق المبلغ لهم[١٥٩] . علماً ان الوزير محمد بن عبدالملك الزيات باشر النظر في المظالم المرفوعة اليه ضد العمال والمسؤولين بحكم وظيفته الكبيرة في الدولة (وزير مفوض) والتي تخوله حق النظر في امور الرعية ولمكانته عند الواثق . فقد شكا اهل طرسوس صاحب مظالمهم المكنى بأبي وهب ، فجمع بينهم وبينه في دار العامة ، يومي الاثنين والخميس الى ان تأكد من صحة دعواهم ، فعزل عنهم[١٦٠] .

لقد كان الخليفة المتوكل على الله بن المعتصم (٢٣٢ ـ ٢٤٧ هـ/ ٨٤٧ ـ ٨٦١م) واحداً من الخلفاء الاكفاء الذين لعبوا دوراً كبيراً في نشر العدل والاستقرار بين الناس[١٦١] . فقد عزل كل من اساء السلطة والنفوذ ، وكانوا سبباً في تذمر الرعية . فلما لاقت العامة الامرين من قاضي قضاة مصر ابي بكر بن أبي الليث بسبب ظلمه الناس ، أمر المتوكل بعزله عن منصبه ، وبان يضرب عشرين سوطاً يومياً ، كي يرد الظلامات الى اهلها[١٦٢] . وعزل احد عماله على الاحواز بعد ان تظلم اليه اهلها بسبب سوء تصرفه[١٦٣] .

ومن المظالم التي رد فيها المتوكل الحقوق الى أهلها ، مظلمة مروان بن ابي الجنوب ، وذلك بأن اطلق له ضياعه التي كان محمد بن عبدالملك الزيات قد منعه عنها[١٦٤] .

وذكر الكندي ان اسحاق بن ابراهيم السائح قدم من مصر على المتوكل متظلماً إليه من قاضيه الحارث بن مسكين في قضية دار . فأمر الخليفة باستئناف القضاء واستدعاء الفقهاء للنظر في الامر ، فما لبث هؤلاء الا ان نقضوا قرار القاضي وخطأوه وتناولوه بألسنتهم . الامر الذي ادى بالحارث الى طلب الالتماس بعفوه من القضاء . فكان له ما اراد حيث استعفى منها سنة ٢٤٥هـ/ ٨٥٩م . وفي الوقت نفسه ردت ظلامة ابن السائح ، وذلك بإرجاع ما أخذ منه(١٦٥) .

مثل الفقهاء بعملهم هذا من حيث استئنافهم لحكم القاضي ونقضه ، ما يشبه اليوم ـ اذا جاز لنا القول ـ عمل محاكم الاستئناف والتمييز لتشابه المهام فيما بينهما .

وقد امتد رفق المتوكل بالرعية الى حد تقليل مقدار ضريبة الخراج عن كاهل المزارعين ، اذا عجزوا عن ادائها . فلما تظلم اليه أهل قرية (بيت ما ما) من كورة نابلس سنة ٢٤٦ هـ/ ٨٦٠م من ضعفهم وعجزهم عن اداء خراج مقداره خمسة دنانير ، أمر المتوكل بجعله ثلاثة دنانير فقط(١٦٦). غير ان الفترة التي اعقبت مقتله ، كانت بمثابة الايذان للقادة العسكريين الاتراك بالسيطرة على أمور الدولة الادارية والمالية والسياسية وبداية لتجريد الخليفة من سلطاته الدنيوية . وأصبح بمقدور هؤلاء تولية خليفة ان شاءوا ، وبأمكانهم عزله متى أرادوا . وفي ذلك قال ابن الطقطقى : «ان الاتراك كانوا قد استولوا ، منذ قتل المتوكل ، على المملكة ، واستضعفوا الخلفاء ، فكان الخليفة في يدهم

كالأسير ان شاءوا أبقوه ، وان شاءوا خلعوه . وان شاءوا قتلوه»(١٦٧) ومن هنا كان الاتراك سبباً في تولية وعزل ثلاثة خلفاء انحصر حكمهم في المدة المحصورة بين (٢٤٧ ـ ٢٥٥هـ/ ٨٦١ ـ ٨٦٨م)(١٦٨) وقد كانوا من الضعف بحيث لم يكن لهم من الخلافة سوى اسمها . ومن الطبيعي ان ينعكس تأثير الضعف في مركز الخليفة على انصاف المظلومين ، خاصة وان اخذ حقهم يحتاج من القوة والهيبة ما يرهب بها الظالمين . وكان حصيلة هذا الوضع الشاذ ، ان ترك أمر النظر في مظالم الرعية ، واذا ما حاولوا التظلم فانهم سوف يكونون عرضة للاستهزاء بهم او طردهم وحتى ضربهم او اهانتهم . فقد كان أحمد بن الخصيب وزير المنتصر المشهور بتهوره يرفس المتظلمين ويبصق عليهم ان هم تعرضوا له وهو راكب فقد ضرب مرة برجله متظلماً في صدره عندما كان راكباً ، فقال فيه الشاعر احمد بن طاهر :(١٦٩)

قل للخليفة يا بن عم محمد
اشكل وزيرك انه محلول
فلسانه للشتم في اعراضنا
والرجل منه في الصدور تجول
كم طالب لظلامة او حاجة
متعرض لكلامه مركول

ولم يكتف الوزير بركل المتظلمين ، بل تعداه الى سبهم واذلالهم ان هم حاولوا التشكي والتظلم ، كما فعل مع

جماعة من سامراء[١٧٠] .

فكان من الطبيعي ان تزداد اوضاع المظلومين سوءاً ، وان يكتنف عمل مؤسسة المظالم الجمود ويصيبها الفتور ، نتيجة هذا الخلل في الجهاز الاداري ، الامر الذي دفع بالعامة الى اللجوء الى طرق اخرى للتعبير عما يختلج في نفوسها ، تمثلت بالتظاهر والاحتجاج على المسؤولين بصورة جماعية وعلنية . وقد صاحب هذه الاحتجاجات العنف والفوضى احياناً بحيث وصل الى حد إهانة المسؤولين علناً ، الامر الذي يشير الى درجة التدني التي وصلت اليها سمعة الخلافة وهيبتها في هذا الوقت . فلما ضاق بنو هاشم ذرعاً من عدم اطلاق ارزاقهم لمدة طويلة سنة ٢٥١هـ/٨٦٥م خرجوا محتجين ومهددين باثارة الفوضى ان لم يدفع لهم حقهم ، وبقوا على هذه الحالة يومين ، وقد استجيب لهم بان يعطى لهم رزق شهر واحد فقط . غير ان بني هاشم رفضوا قبول ذلك ما لم يدفع لهم كامل حقوقهم وانصرفوا متذمرين[١٧١] .

وتكررت الظاهرة في عهد الخليفة المعتز ، الا ان نتيجتها هذه المرة كانت اشد وطأة وأقسى مرارة من الاولى ، حيث أدى شغب الجند غير العرب سنة ٢٥٣هـ/ ٨٦٧م طلباً لأرزاقهم التي لم تطلق لهم مدة اربعة اشهر ، الى مقتل القائدين التركيين وصيف وبغا ، والى فوضى وشغب في سامراء ، حيث خرجت العامة غاضبة ، قاصدة منازل وصيف وولده فأنتهبوها[١٧٢] . وذلك تعبيراً عن حنقهم على

المتسلطين من القادة الترك ، والمتلاعبين بموارد البلاد ، الذين ما انفكوا يتدخلون بشؤون الدولة ويتآمرون عليها بصورة عامة .

ادرك الخليفة المهتدي بالله محمد بن الواثق (٢٥٥ - ٢٥٦هـ/ ٨٦٩ - ٨٧٠م) ان الوسيلة الناجعة للقضاء على تسلط القادة الترك ونفوذهم هو كسب العامة والتقرب إليها . فحاول ان يسلك في هذا المجال نفس المنهج الذي سلكه الخليفة الاموي عمر بن عبدالعزيز . وقد مهد لتنفيذ سياسته هذه بتنظيم مؤسسة المظالم وتطويرها حيث انه عمل على :

(١) تخصيص مكان خاص للنظر في امور المتظلمين . فبنى لهم قبة ذات اربعة ابواب سماها (قبة المظالم) . وكان يجلس فيها للعام والخاص من الناس[١٧٣] .

(٢) اتخاذ بيت له شباك حديد على الطريق ، لطرح القصص فيه . وكان يدخله وحده ، فيأخذ ما يقع بيده اولاً ، فينظر فيه لا يقدم بعضها على بعض . أما الدافع لخطوة المهتدي هذه فراجع الى اقدام بعض موظفي مؤسسة المظالم على اخذ الرشوة من اصحاب القصص في سبيل تقديم بعضها على بعض[١٧٤] .

(٣) وضعه كوانين الفحم (مواقد النار) في أروقة المكان المخصص للنظر في المظالم عند اشتداد البرد ، من أجل ازالة ما يعيق المتظلم من ابداء ما يريد ان يقوله بكامل قواه ، فإذا دخل احد المتظلمين على المهتدي أمر بأن

يدفأ ويجلس ليسكن ويثوب اليه عقله ويتذكر حجته ، ثم يدنيه ويسمع منه ، وهو يقول : «كيف يدلي المتظلم بحجته اذا لم يفعل به هذا ، وقد تداخلته رهبة الخلافة وألم البرد . »(١٧٥)

جلس المهتدي للناس ، مشركاً معه الفقهاء والقضاة(١٧٦) . تأكيدا لاقرار الحق وتذليل ما يعترضه من اشكالات فقهية . وكان بامكان المتظلمين الدخول عليه بسهولة ويسر . وبهذه الطريقة رد الكثير من المظالم ، منها انصافه الرجل الذي شكا ابناً له ، وكتب له كتاباً بذلك . فردد المتظلم كلمات الشاعر :(١٧٧)

حكمتموني فقضى بينكم   أبلج مثل القمر الباهر
لا يأخذ الرشوة في حكمه   ولا يبالي غبن الخاسر

فأجابه الخليفة : اما انت ايها الرجل فأحسن الله مقالتك ، واما انا فما جلست هذا المجلس حتى قرأت المصحف : «ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وان كان مثقال حبة من خردل اتينا بها وكفى بنا حاسبين . »(١٧٨)

واستمراراً على النهج الذي رسمه المنصور برد مظالم المزارعين ورفع الحيف عنهم ، فقد أمر المهتدي باسقاط الكسور عن الناس - والتي سبق ان اسقطها عمر بن عبدالعزيز وأعادها من جاء بعده - بعد رفعهم القصص بشأنها .(١٧٩)

لم تلق سياسة المهتدي الهادفة الى الاصلاح قبولاً من

الاعاجم ولاسيما القادة من الترك ، فهم «لا يعلمون ما يجب عليهم من امر آخرتهم ، وانما غرضهم ما استعجلوه من هذه الدنيا . »(١٨٠) لذا فان إجراءات المهتدي بالنظر في المظالم كانت ضد مصالحهم وأطماعهم . فبدأوا بالتآمر عليه ، مبتدئين في ذلك بتهديده ومضايقته في محاولة منهم لارهابه وأخذ العهود والمواثيق بعدم التعرض لهم(١٨١) . وحين لم تسعفهم محاولاتهم هذه ورأوا مشايعة العامة له ووقوفهم الى جانبه ، عزموا على التخلص منه ، فحاربوه وتمكنوا منه ، فقتلوه(١٨٢) .

جاء المعتمد بالله احمد بن جعفر المتوكل (٢٥٦ - ٢٧٩ هـ/ ٨٧٠ - ٨٩٢م) الى السلطة ، وهو من الضعف بحيث لم يكن له منها سوى الاسم(١٨٣) . وقد يكون السبب هو غلبة اخيه ابي احمد الموفق طلحة بن جعفر المتوكل (ت ٢٧٨هـ/ ٨٩١) على الامور والسياسة ، وقد وصف انه جلس للمظالم وعنده القضاة ينصف المظلوم من الظالم وكان عادلاً في احكامه(١٨٤) . الا ان الموفق لم يكن وحده الذي تولّى هذا الامر في خلال فترة حكم اخيه . فقد ذكر الجهشياري ان عبيد الله بن يحيى بن خاقان الوزير جلس لها كل يوم جمعة . وامتاز هذا برحابة صدره ، فقد كان يتقبل اعتراض العامة له ولو في الطريق ، وان كان صبياً او امرأة(١٨٥) .

وتشير الروايات التاريخية الى ان يوسف بن يعقوب (من اكابر العلماء توفي سنة ٢٩٧ هـ) تولى ديوان المظالم وذلك سنة ٢٧٧ هـ ، وقد امر بعد ان تولاها : «من كانت

له مظلمة من قبل الامير الناصر لدين الله أو احد من الناس فليحضر . »[١٨٦]

ومن الجدير بالذكر ان اول اشارة لتدخل ولاة المظالم في اعمال أصحاب الشرطة جاءتنا من هذا العهد ، حينما عهد ليوسف بن يعقوب امر الاشراف على اطلاق السجناء بعد ان تعرض قصصهم عليه[١٨٧] . كي لا يقع عليهم ظلم ، ولتأتي الاحكام الصادرة بحق هؤلاء مطابقة لاوامر الشرع الحنيف .

وعلى النقيض من المعتمد بالله ، فان ابن اخيه المعتضد بالله ابا العباس بن ابي احمد طلحة بن المتوكل (٢٧٩ ـ ٢٨٩ هـ/ ٨٩٢ ـ ٩٠٢م) عمل على اعادة الامن والنظام الى المجتمع ، مبتدئاً بتهدئة الرعية واعادة الطمأنينة اليهم ، وازالة الظلم عمن لحقه منهم ما داموا هم برأيه « وديعة الله عند سلطانها ، وان الله سائله عنها »[١٨٨] لذا فان رده للمظالم شمل :

(١) الحد من طغيان القادة وجندهم ـ وبالاخص الترك منهم . وايقاف اعتدائهم على الرعية . ولتنفيذ سياسته هذه اتبع شتى السبل . فقد كان احياناً يصدر على البعض حكماً بالموت بسبب جرم بسيط جناه احد اتباعه لا يستحق بسببه القتل . الا ان الخليفة كان صاحب حيلة وغاية من عمله هذا ، حيث ان المقتول قتل لا بسبب جرمه هذا ، وانما لذنب آخر سبق ان ارتكبه في مناسبة اخرى . كما فعل أحد المتنفذين الذي

اخذ من آخر حصرماً ، فنفذ فيه حكم الاعدام ، الا ان السبب الحقيقي لاعدامه وكما وضحه الخليفة لوزيره عبيدالله بن سليمان هو ان هذا المتنفذ قتل احد العامة عمداً وبغير ذنب في عهد المعتمد بالله ، فاستحق معه القصاص[١٨٩] . وبذلك حقق هدفين اولهما اقامة الحد على جرم سابق ، وثانيهما تنفيذ ما يطمح الى انجازه الا وهو تحذير من تسول له نفسه ظلم الرعية بالاقتصاص منه بأقسى عقاب .

(٢) تقصي أخبار وزرائه وكتابه وعماله : وقد اتبع في ذلك شتى السبل ، منها سؤاله عنهم الناس وهو متنكر بهيئة اخرى دون ان يعرفوه ، كي لا يتحرجوا من اجابته لاعتقادهم انه شخص من عامة الناس ولا ضير في ذلك[١٩٠] . وكذلك انه وضع العيون على وزرائه وخاصة ليوافوه بما يأتي به هؤلاء خفية ، ليكون على بينة من أمرهم ، والاطلاع على اسرارهم . وحفظاً على أمن الدولة وسلامتها[١٩١] .

وفي الوقت نفسه كان أصحاب أخبار المعتضد المنتشرين في مختلف الأماكن يرفعون اليه كل ما يجري في مناطقهم ، كما حدث مع القطان الذي صاح في السوق ، ليس للمسلمين ناظر في أمورهم . » والذي استقدمه الخليفة وتأكد من أمره[١٩٢] .

(٣) النظر في شكاوي المتظلمين وانصافهم : اشارت الروايات التاريخية الى جلوس المعتضد نفسه للمظالم

عدة مرات ، وانصافه الناس . ومن هذه المظالم مظلمة اهل السارية في منطقة بادوريا (في الجانب الغربي من بغداد) من ان العمال والمهندسين واطؤوا اهل سقي الفرات على كتمان ما عندهم من أمر ابواب قنطرة دمما الواقعة على صدر نهر عيسى . وبعد تشكيل لجنة وتحققها من الامر تبين صحة المظلمة ، مما دفع المعتضد الى اصدار أمره القاضي بزيادة ذراعين الى الباب الكبير للقنطرة وابقاء بقية الابواب على حالها[١٩٣] .

(٤) تأخير موعد جباية الخراج الى وقت نضج الزرع : وذلك بسبب الشكاوى والظلامات التي وردت في هذا الشأن ، ورأى المعتضد ان رفاهية الرعية وطمأنينتهم هي الاساس في عمران البلاد وزيادة الانتاج ، لأنهم ان أمنوا على مستقبلهم وحقوقهم عملوا بكل طاقاتهم . لذا فإنه أمر سنة ٢٨٢ هـ بترك افتتاح جباية الخراج في النيروز الاعجمي وتأخيره الى الحادي عشر من حزيران وسماه النيروز المعتضدي . وكتب بذلك كتاباً الى جميع الولايات والاقاليم آمراً فيه جميع عماله بقراءة أمره على الناس[١٩٤] . وكان سبب اجرائه هذا ، الحيف والعناء اللذين أصابا الفلاحين نتيجة الزامهم بأداء ضريبة الخراج قبل حصاد الزرع او قطفه وبيعه في الاسواق . وكان هذا الاجراء ابلغ الاثر في نفوس الرعية .

(٥) ارجاع الفائض من المواريث على ذوي الارحام : أمر

المعتضد سنة ٢٨٣ هـ بابطال ديوان المواريث ، واعطاء اصحاب الارث حقهم . وكان اجراء الخليفة هذا نتيجة لما وجده من اجحاف لحق الناس في مواريثهم ، وظلم في اموالهم ، وما حكم فيه بخلاف ما جرت عليه السنة . اضافة لما لاقاه اصحاب التركات من اجحاف موظفي ديوان المواريث ، الذين ما برحوا يستغلون وظائفهم في سبيل الاستحواذ على ممتلكات الورثة الشرعيين بشتى الوسائل[١٩٥] .

وعلى نهج المعتضد فإن خلفه المكتفي بالله ابا محمد علي بن المعتضد (٢٨٩ ـ ٢٩٥هـ/ ٩٠٢ ـ ٩٠٨م) كان لا يرتضي من عماله استغلال النفوذ وسوء التصرف ، فقد أمر بضرب عامله على الخراج بكورة ارجان الف سوط على باب المسجد ، لاقدامه على احراق باب أحد المطلوبين الذي لم يحضر لدفع ما عليه من خراج[١٩٦] . كما جلس بنفسه للمظالم وانصف الرعية ، ففي رواية تاريخية ان جماعة من التجار تظلموا اليه بخصوص السرقات التي كثرت عليهم من اللصوص ، محملين مسؤولية ذلك صاحب الشرطة أحمد بن محمد بن يحيى الواثقي . فما كان من المكتفي الا ان اصدر حكمه على صاحب شرطته باحضار اللصوص او غرامة المال المسروق[١٩٧] .

والانعطاف الحاصل في مسيرة النظر في المظالم جاء من عهد المقتدر بالله أبي الفضل جعفر بن المعتضد

(٢٩٥ ـ ٣٢٠هـ/ ٩٠٨ ـ ٩٣٢م) بجلوس امه (ثمل) لمظالم الناس بالتربة التي بنتها بالرصافة كل يوم جمعة ، وبحضور القاضي (أبي الحسن بن الاشناني) معها ، وذلك سنة ٣٠٦هـ/ ٩١٨م[١٩٨] .

ان جلوس امرأة للمظالم وتوقيعها في قصص المتظلمين سابقة لا مثيل لها في التاريخ العربي الاسلامي قبل زمن المقتدر . الا انه في الوقت نفسه يعبر عن مدى غلبة النساء في هذا العهد على امور الدولة لدرجة انهن تولين المناصب الخطيرة والحساسة في الدولة كالنظر في المظالم ، والتي تفرض على من يتولاها ان يجمع صفتين اساسيتين هما سطوة السلطة وعدالة القاضي ، وتتعدى في وظيفتها النظر في قضايا الافراد الى معالجة مشاكل تمس كيان الدولة ، لما تشتمل عليه قصص المتظلمين من شكاوى ودعاوى ضد كبار رجال الدولة التي تصل احياناً الى الخليفة . ولو علمنا ان الناظر في الظلامات لا يتقيد في احكامه بتدقيقات الفقهاء من حيث انه اكثر حرية من القاضي في اصدار احكامه ، لادركنا خطورة العمل الذي وكل الى ثمل القهرمانة ولم تكن (ثمل) الوحيدة التي نظرت في المظالم خلال مدة حكم المقتدر ، بل نظر فيها الوزراء على الرغم من ان بعضهم اهمل امرها ، مثل العباس بن الحسن اول وزراء المقتدر ، فقد «ترك الوقوف على المتظلمين ، والسماع منهم ، فاستثقله الخاصة والعامة ، وكثرة

الطغى عليه ، والانكار لفعله والهجاء له»[١٩٩] .

ومن الوزراء الذين ولوا هذه المهمة الاهمية التي تستحقها علي بن محمد بن موسى في وزاراته الثلاث ، حيث جلس بنفسه للمظالم . وقد عد علي من اكثر وزراء المقتدر كفاءة ونشاطاً في تسيير مؤسسة المظالم وتوجيهها . فكان يستيقظ صباحاً كل يوم احد من كل اسبوع ، وهو اليوم الذي رسمه لتطبيق العدالة ، وكله عزم وتصميم على حل مشاكل الناس وترك كل ما يشغله عن ذلك ، فكان يقول : «كيف نتشاغل نحن بالسرور ، ونصرف عن بابنا قوماً كثيرين ، قد قصدوا من نواحٍ بعيدة ، وأقطار شاسعة ، مستصرخين ، متظلمين ؟ فهذا من امير ، وهذا من عامل ، وهذا من قاض . . »[٢٠٠] . ويعدّ الوزير علي بن عيسى من وزراء هذا العهد الذين اشتهروا بالعدل والانصاف حيث طلب من عماله استيفاء الخراج من غير محاباة للاقوياء ولا حيف على الضعفاء ، والعمل بما رسم لهم من أجل ان يشمل العدل والانصاف كامل الرعية[٢٠١] .

ومن المظالم التي رفعت الى علي بن عيسى في وزارته الاولى مظلمة أهل فارس بخصوص التكملة (التي فرضها عليهم اتباع يعقوب بن الليث الصفّار لما غلب عليهم) . وقد خاطب الوزير الخليفة بذلك واستأذنه في جمع الفقهاء والقضاة ومشايخ الكتاب ووجوه

العمال وجلة القواد ، ومناظرة القوم بحضرته وتقرير الامر على ما يوجب الحق والعدل ، فإذن له في ذلك .

وبعد طول الجلسات والتحقيق أصدر ابن عيسى قراراً بازالة التكملة ، وأنهى الخبر الى الخليفة ، فأقر الحكم[٢٠٢] .

وعمل وزراء اخرون في عصر المقتدر على انابة الجلوس للمظالم لاشخاص آخرين ممن يثقون بهم . فالوزير الخصيبي ابو العباس احمد بن عبيد الله (تولى الوزارة سنة ٣١٣هـ/ ٩٢٥م) عهد بأمرها الى ابي الحسن بن ثوابة ، وأمره بجمع رقع المتظلمين واختصار ما فيها في يوم المظالم ، أما قراءتها والتوقيع فيها فانه يجب ان يتم في غير هذا اليوم[٢٠٣] .

وقبل ان نختتم بحثنا هذا ، نشير الى انه ـ ومن خلال دراستنا هذه ان السلطة السياسية العليا في الدولة العربية الاسلامية أولت العدالة عناية خاصة ، وان اختلف في تطبيقها الخلفاء من واحد الى آخر تبعاً لنظرتهم للعدالة وتعاملهم مع الرعية . فقد كان نظر الخلفاء الراشدين في ظلامات الناس والانتصاف لهم تجسيداً وتطبيقاً لاحكام الشريعة الاسلامية وتعاليمها حتى وصل الامر بهم الى الاقتصاص من انفسهم .

الهوامش :

(١) الجرجاني ، التعريفات : ١٥٢ .

(٢) م . ن : ١٤٨ .

(٣) سامي سعيد الاحمد ، المدخل الى تاريخ العالم القديم ، ق ١ (العراق القديم) جـ ٢ ، ص ٢٠٣ .

(٤) م . ن : ٢٠٤ .

(٥) وتذهب بعض الروايات الى ان اسمه راجع الى حلف سبقه عقدته (جرهم) في الزمن الاول ، حمل الاسم نفسه (حلف الفضول) غير انه تدارس ولم يبق الا ذكره في قريش التي جددته وسمته بذلك (انظر اليعقوبي ، تاريخ : ١٤/٢ . ، الاصفهاني ، الاغاني : ٢٢١/١٧ ، عطا سلمان جاسم ، النظر في المظالم حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، رسالة غير منشورة ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥ الهامش) .

(٦) ابن سعد ، الطبقات الكبرى : ١٢٨/١ .

(٧) ابن هشام ، سيرة النبي : ١٤٥/١ .

(٨) السهيلي ، الروض الانف في شرح السيرة النبوية لابن هشام : ٧٣/٢ ـ ٧٤

(٩) المسعودي ، التنبيه والاشراف : ٢٠٣

(١٠) آل عمران آية : ١٠٨

(١١) غافر آية : ٣١

(١٢) مسلم ، صحيح سلم : ١٣٣/١٦

(١٣) لقمان آية : ١٣

(١٤) الحنبلي البغدادي ، جامع العلوم والحكم : ١٣٤

(١٥) الشعراء آية ٢٢٧

(١٦) ابراهيم آية : ٢٢

(١٧) البخاري ، متن البخاري : ٦٧/٢

(١٨) م.ن : ٦٦/٢

(١٩) مسكويه ، تهذيب الاخلاق : ١٢٥

(٢٠) ص آية : ٢٦

(٢١) ابن حزم ، الفصل في الملل والاهواء والنحل : ١٠٢/٤

(٢٢) الغزالي ، احياء علوم الدين : ١٤٠/٢

(٢٣) انظر : ابو يوسف ، الخراج : ١١١ - ١١٢ .

(٢٤) ابن سعد ، الطبقات : ٣٦٠/٤

(٢٥) مسلم ، صحيح : ٢١٨/٢١ - ٢١٩ .

(٢٦) ابن آدم ، الخراج : ٨٧ ، عطا سلمان ، النظر في المظالم : ٤١

(٢٧) ابن هشام ، السيرة : ٣٤١/٤

(٢٨) ابن سعد ، الطبقات : ١٨٧/٣ .. وعن عدالة الخلفاء الراشدين انظر عطا سلمان ، النظر في المظالم : ٤٢ - ٥٧

(٢٩) الطبري ، تاريخ : ٢٠٧/٤ - ٢٠٨

(٣٠) البلاذري ، فتوح البلدان : ٢٨٨

(٣١) الطرطوشي ، سراج الملوك : ١٤٣ .

(٣٢) الطبري ، تاريخ : ١٢١/٤

(٣٣) م.ن : ٤٧/٤

(٣٤) المسعودي ، مروج الذهب : ٣٠٥/٢ - ٣٠٦

(٣٥) الطبري ، تاريخ : ٢٠١/٤ - ٢٠٢

(٣٦) م.ن : ٦٨/٤

(٣٧) انظر ابن سعد ، الطبقات : ٣٣٥/٤

(٣٨) انظر ابن عبد ربه ، العقد الفريد : ٤٦/١ - ٤٧

(٣٩) البلاذري ، فتوح البلدان : ٣٩٢

(٤٠) ابن الجوزي ، تاريخ عمر بن الخطاب : ١١٣ وكذلك ١١٥ .

(٤١) م.ن : ٩٦-٩٧

(٤٢) ابو يوسف ، الخراج : ١١٦ .

(٤٣) ابن اعثم ، الفتوح : ٨٢/٢ - ٨٣ وكذلك ابن الجوزي ، تاريخ عمر : ٩٩ - ١٠٠

(٤٤) ابن اعثم ، الفتوح : ٣٠٣/١ - ٣٠٤

(٤٥) الطبري ، تاريخ : ٢٤٥/٤ .

(٤٦) م.ن : ٣٩٧/٤ .

(٤٧) ابن سعد ، الطبقات : ٣٢/٥

(٤٨) البلاذري ، فتوح البلدان : ٧٤

(٤٩) ابو يوسف ، الخراج : ١١٨ .

(٥٠) الطبري ، تاريخ : ١٥٦/٥

(٥١) العسكري ، الاوائل : ١٦٧ ، عطا سلمان ، النظر في المظالم : ١٧٠

(٥٢) الماوردي ، الاحكام السلطانية : ٧٨ . ، وعن النظر في المظالم في العصر الاموي انظر : عطا سلمان ، النظر في المظالم : ٦٠ - ٩٧ .

(٥٣) المسعودي ، مروج الذهب : ٢٩/٣ - ٣٠ .

(٥٤) التنوخي ، المستجاد من فعلات الاجواد : ٢٤٠ - ٢٤٣ .

(٥٥) الطبري ، تاريخ : ٢٩٩/٥ - ٣٠٠

(٥٦) م.ن : ٣١٦/٥ - ٣١٧ .

(٥٧) ابن اعثم ، الفتوح : ١٧٤/٤ .

(٥٨) ابن محمد : آثار الاول في ترتيب الدول : ٩٢

(٥٩) العقد الفريد : ٢١٧/٤ .

(٦٠) ابن اعثم ، الفتوح : ١٨٢/٤ .

(٦١) الماوردي ، الاحكام السلطانية : ٧٨

(٦٢) ابن عبدالبر ، الاستيعاب في معرفة الاصحاب : ق ٥٠٣/٢

(٦٣) الابشيهي ، المستطرف في كل فن مستظرف : ١٠١/١

(٦٤) عبدالمنعم ، ديوان المظالم : ٧٢/٧

(٦٥) المسعودي ، مروج الذهب : ١٣٣/٣ - ١٣٥ .

(٦٦) ابن سعد ، طبقات : ٢١٦/٧

(٦٧) البلاذري ، انساب الاشراف ، مخطوط : جـ١١ ، ورقة ٣٨ أ

(٦٨) ابن عساكر ، التاريخ الكبير : ٧٢/٤ .

(٦٩) ابو حيان التوحيدي ، البصائر والذخائر : ٥٣٥/١

(٧٠) العمد ، الحجاج بن يوسف : ٤٠٤

(٧١) الطبري ، تاريخ : ٢٨٤/٦ .

(٧٢) التنوخي ، نشوار المحاضرة : ٩٦/٦ - ٩٨

(٧٣) الطبري ، تاريخ : ٣٨٤/٦

(٧٤) السيوطي ، تاريخ الخلفاء : ٢٢٣

(٧٥) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : ٢١٧/١

(٧٦) الوليد بن عبدالملك : ٨٦ و٩٥ - ٩٦ .

(٧٧) الذهبي ، تاريخ الاسلام : ٨/٤
(٧٨) الاعراف آية : ٤٤
(٧٩) ابو حيان التوحيدي ، البصائر والذخائر : ٤٧٨/١ .
(٨٠) ابن الاثير ، الكامل : ١٦٤/٤
(٨١) ابن سعد ، الطبقات : ٣٤٧/٥
(٨٢) ابن الجوزي ، صفوة الصفوة : ١١٥/٢ .
(٨٣) البيهقي ، المحاسن والمساوىء : ٤٩٢ .
(٨٤) ابن الجوزي ، صفوة الصفوة : ١١٥/٢ - ١١٦ .
(٨٥) ابن عبدالحكم ، سيرة عمر بن عبدالعزيز : ٦٠ - ٦١
(٨٦) البيهقي ، المحاسن والمساوىء : ٤٩٣
(٨٧) بن عبدالحكم ، سيرة عمر : ١٤٦ - ١٤٧ .
(٨٨) البلاذري ، فتوح البلدان : ٤٢٨
(٨٩) التاريخ : ٥٦٨/٦
(٩٠) البلاذري ، فتوح البلدان : ١٣٢
(٩١) الفسوي ، المعرفة والتاريخ : ٥٩٣/١ - ٥٩٤ .
(٩٢) م.ن : ٥٧٤/١
(٩٣) ابو يوسف ، الخراج : ١١٩ .
(٩٤) القالي ، الامالي : ٣٥/٢ - ٣٦ .
(٩٥) انظر ابن سعد ، الطبقات : ١٩٢/٥ ، عطا سلمان ، النظر في المظالم : ٨٥
(٩٦) الطبري ، تاريخ : ٥٦٠/٦ و٥٦٩ .
(٩٧) كلوب ، امبراطورية العرب : ٣٣٢ .
(٩٨) امثال : فلوتن ، السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات في عهد بني امية : ٣٥ - ٥٦ . ، وبروكلمان ، تاريخ الشعوب الاسلامية : ١٥٠ .
(٩٩) عمر ، طبيعة الدعوة العباسية : ١٣٢ .
(١٠٠) الطبري ، تاريخ : ٣٢٩/٦
(١٠١) م.ن : ٣٤١/٦ .
(١٠٢) م.ن : ٥٥٣/٦
(١٠٣) م . ن : ١٢/٧ - ١٤ .

(١٠٤) ابن عبد ربه ، العقد الفريد : ٢٠٩/٤
(١٠٥) و(١٠٦) الامامة والسياسة ، المنسوب لابن قتيبة : ٢٠٤/٢-٢٠٥ .
(١٠٧) ابن اعثم ، الفتوح : ١٠٧/٨ - ١٠٨
(١٠٨) الزبيري ، نسب قريش : ٢٨٠ .
(١٠٩) ابن الطقطقى ، الفخري في الآداب السلطانية والدول الاسلامية : ١١٨ - ١١٩ .
(١١٠) الطبري ، تاريخ : ٤٢٥/٧ ، عن النظر في المظالم في العصر العباسي انظر ، عطا سلمان ، النظر في المظالم : ١٠٠ - ١٦٤
(١١١)و(١١٢) ابن عبد ربه ، العقد الفريد : ٢١١/٤ .
(١١٣) الطبري ، تاريخ : ٦٧/٨
(١١٤) م.ن : ٧١/٨ - ٧٢ .
(١١٥) الجهشياري ، الوزراء والكتاب : ١٣٨ .
(١١٦) البلاذري : فتوح البلدان : ١٦١ .
(١١٧) الابشيهي : المستطرف في كل فن مستظرف : ٩٤/٢
(١١٨) الطبري ، تاريخ : ٦٨/٨
(١١٩) الجهشياري ، الوزراء والكتاب : ١٣٧
(١٢٠) الطبري ، تاريخ : ٨١/٨
(١٢١) م.ن : ١٣٤/٨
(١٢٢) الماوردي ، الاحكام السلطانية : ٧٨
(١٢٣) الطبري ، تاريخ : ١٧٢/٨
(١٢٤) عن ديوان النظر في المظالم ، انظر عطا سلمان ، النظر في المظالم : ١٦٥ وما بعدها
(١٢٥) الطبري ، تاريخ : ١٧٣/٨-١٧٤ .
(١٢٦) الطبري ، تاريخ : ١٢٠/٨ - ١٢١
(١٢٧) وكيع ، أخبار القضاة : ٩٦/٢ .
(١٢٨) الطبري ، تاريخ : ٢١٥/٨
(١٢٩) م.ن : ٢١٥/٨ - ٢١٦
(١٣٠) عمر ، العباسيون الاوائل : ١٠/٣ .
(١٣١) ابو يوسف ، الخراج : ١١١ - ١١٢ .
(١٣٢) الجهشياري ، الوزراء : ٢٢٦ .

(١٣٣) غادر الرشيد الى الرقة سنة ١٨٩ هـ/ ٨٠٤ م (انظر : ابن الاثير ، الكامل ، ١٢١/٥ ، ١٢٧ .)
(١٣٤) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد : ١٨٧/١١ .
(١٣٥) الاصبهاني ، محاضرات الادباء : ٢١٩/١
(١٣٦) ابن عبد ربه ، العقد الفريد : ٢١٤/٤
(١٣٧) الطبري ، تاريخ : ٣١٤/٨ .
(١٣٨) م.ن : ٣٢٤/٨ وما بعدها .
(١٣٩) ابن خلدون ، تاريخ : ٢٢٧/٣ .
(١٤٠) الطبري : تاريخ : ٣٥٢/٨ - ٣٥٣
(١٤١) ابو يوسف ، الخراج : ٦
(١٤٢) الطبري ، تاريخ : ٣٦٨/٨ - ٣٦٩ .
(١٤٣) م.ن : ٣٧٢/٨ .
(١٤٤) البيهقي : المحاسن والمساوىء : ٤٩٨ - ٥٠٠ .
(١٤٥) ابن طيفور ، بغداد في تاريخ الخلافة العباسية : ٥٦
(١٤٦) م.ن : ٥٥ - ٥٦ .
(١٤٧) م.ن : ١٢٣
(١٤٨) المسعودي ، مروج الذهب : ٤٣١/٣ - ٤٣٢
(١٤٩) ابن أعثم ، الفتوح : ٣٤٢/٨ - ٣٤٣ . البيهقي ، المحاسن والمساوىء : ٤٩٧ .
(١٥٠) ابن دحية ، النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس : ٤٨ .
(١٥١) عمر ، النظم الاسلامية : ١٣٩ .
(١٥٢) ابن طيفور ، بغداد في تاريخ الخلافة العباسية : ٣/١
(١٥٣) مؤلف مجهول ، العيون والحدائق : ٣٧٩/٣ .
(١٥٤) الابشيهي ، المستطرف في كل فن مستظرف : ٤٣/١ - ٤٤
(١٥٥) الطرطوشي ، سراج الملوك : ١٤٣ .
(١٥٦) غرس النعمة الصابي ، الهفوات النادرة : ٢٥٦ - ٢٥٧ .
(١٥٧) وأراد بهؤلاء : الفضل بن يحيى بن خالد ، والفضل بن سهل ، والفضل بن الربيع .
(١٥٨) الاصفهاني ، الاغاني : ٤٦٥/٢٢
(١٥٩) ابن الكازروني ، مختصر التاريخ : ١٤٣ .

(١٦٠) الطبري ، تاريخ : ١٤١/٩ .
(١٦١) المسعوي ، مروج الذهب : ٤/٤
(١٦٢) الكندي ، الولاة وكتاب القضاة : ٤٥٩/٧
(١٦٣) التنوخي ، نشوء المحاضرة : ١٨/٢ - ٢٠
(١٦٤) الاصفهاني ، الاغاني : ٧٣/١٢
(١٦٥) الكندي ، الولاة وكتاب القضاة : ٤٧٤/٧ - ٤٧٥
(١٦٦) البلاذري ، فتوح البلدان : ١٦٥
(١٦٧) الفخري في الاداب السلطانية : ٢١٥
(١٦٨) وهم محمد المنتصر واحمد المستعين والمعتز بالله
(١٦٩) المسعودي ، مروج الذهب : ٤٨/٤ . غرس النعمة الصابي ، الهفوات النادرة : ٢٦١ .
(١٧٠) غرس النعمة الصابي ، الهفوات النادرة : ٢٦٥ - ٢٦٦ .
(١٧١) الطبري ، تاريخ : ٣٢٧/٩-٣٢٨ .
(١٧٢) م.ن : ٣٧٤/٩ .
(١٧٣) المسعودي ، مروج الذهب : ٩٦/٤
(١٧٤) العسكري ، الاوائل : ١٦٧
(١٧٥) البيهقي ، المحاسن والمساوىء : ٥٣٩-٥٤٠ .
(١٧٦) اليعقوبي ، تاريخ : ٢٣٦/٣ .
(١٧٧) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد : ٣٤٩/٣ .
(١٧٨) الانبياء آية : ٤٧
(١٧٩) الماوردي ، الاحكام السلطانية : ٨١
(١٨٠) المسعودي ، مروج الذهب : ٩٩/٤
(١٨١) الطبري ، تاريخ : ٤٣٨/٩-٤٣٩ .
(١٨٢) م.ن : ٤٥٦/٩-٤٦٩
(١٨٣) المسعودي ، مروج الذهب : ١٢٣/٤
(١٨٤) ابن الاثير ، الكامل : ٦٨/٦
(١٨٥) الجهشياري ، نصوص ضائعة من كتاب الوزراء والكتاب : ٨٥
(١٨٦) و(١٨٧) الطبري ، تاريخ : ١٨/١٠
(١٨٨) ابن الجوزي ، المنتظم : جـ٥ - ق ١ : ١٣٧
(١٨٩) ابن دحية ، النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس : ٩١

(١٩٠) انظر : الصابي الوزراء : ٢٠٤ ـ ٢٠٥ .

(١٩١) انظر : التنوخي ، نشوار المحاضرة : ٢٧٦/٣-٢٨٣

(١٩٢) م.ن : ٣٢٦/١ ـ ٣٢٨

(١٩٣) الصابي ، الوزراء : ٢٧٨ ـ ٢٨٠

(١٩٤) الطبري ، تاريخ : ٣٩/١٠

(١٩٥) م.ن : ٤٤/١٠ ، الصابي ، الوزراء : ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

(١٩٦) التنوخي ، نشوار المحاضرة : ٢٤/٢

(١٩٧) الصفدي ، الوافي بالوفيات : ١٣٥/٨ ـ ١٣٦

(١٩٨) عريب ، صلة تاريخ الطبري : ٦٧ .

(١٩٩) م.ن : ٣٠

(٢٠٠) التنوخي ، نشوار المحاضرة : ٥٧/٥

(٢٠١) الهمذاني ، تكملة تاريخ الطبري : ٢٠٣

(٢٠٢) التنوخي ، نشوار المحاضرة : ١٢٠/٨ ـ ١٢٨

(٢٠٣) مسكويه ، تجارب الامم : ١٤٤/١ .

المصادر والمراجع :

(١) الأبشيهي ، شهاب الدين محمد بن احمد (ت : ٨٥٠ هـ/ ١٤٤٦ م)
ـ المستطرف في كل فن مستظرف، مراجعة عبدالعزيز سيد الاهل (القاهرة ، ١٣٨٥ هـ)

(٢) ابن الأثير ، ابو الحسن علي بن أبي الكرم (ت : ٦٣٠هـ/١٢٣٢م)
ـ الكامل في التاريخ، (بيروت / ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)

(٣) ابن آدم ، يحيى بن سليمان القرشي (ت : ٢٠٣هـ/٨١٨م)
ـ الخراج، تحقيق احمد محمد شاكر (القاهرة ، ١٣٤٧هـ)

(٤) ابن اعثم الكوفي ، احمد بن محمد (ت : ٣١٤هـ/ ٩٢٦م)
ـ الفتوح، ط ١ (حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٨٨ هـ ـ ١٣٩٥/ ١٩٦٨ م - ١٩٧٥ م)

(٥) ابن تغري بردي ، جمال الدين ابو المحاسن يوسف (ت : ٨٧٤ هـ/١٤٦٩ م)
ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ط ١ دار الكتب المصرية (القاهرة ، ١٣٤٨ هـ/ ١٩٢٩ م)

(٦) ابن الجوزي ، عبدالرحمن بن علي (ت : ٥٩٧هـ/١٢٠٠م)
ـ صفوة الصفوة، ط ٢ ، تحقيق محمود فاخوري ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩م)
ـ المنتظم في تاريخ الملوك والامم، ق ٢ جـ ٥ ، جـ٦ ، ط ١ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية (حيدر آباد الدكن ، ١٣٥٧هـ)
ـ تاريخ عمر بن الخطاب، مطبعة توفيق الادبية (القاهرة ، لا.ت)

(٧) ابن حزم ، علي بن محمد (ت : ٤٥٦ هـ/١٠٦٤م)
ـ الفصل في الملل والاهواء والنحل، مؤسسة الخانجي (القاهرة ، ١٣٢١ هـ)

(٨) ابن خلدون ، عبدالرحمن بن محمد (ت : ٨٠٨هـ/١٤٠٥م)
ـ التاريخ، (بيروت ، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م)

(٩) ابن دحية الكلبي ، أبو الخطاب عمر بن الحسن (ت : ٦٣٣هـ/ ١٢٣٥م)

- «النبراس في تاريخ بني العباس» صححه وعلق عليه ، عباس العزاوي (بغداد ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م)

(١٠) ابن سعد ، محمد (ت : ٢٣٠ هـ/ ٨٤٤ م)

- «الطبقات الكبرى» دار صادر (بيروت ، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م)

(١١) ابن الطقطقى ، محمد بن علي بن طباطبا (ت : ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩م)

- «الفخري في الاداب السلطانية والدول الاسلامية» ط ٢ ، مراجعة محمد عوض ابراهيم وعلى الجارم (القاهرة ، ١٩٣٨م)

(١٢) ابن طيفور ، ابو الفضل احمد بن طاهر (ت : ٢٨٠ هـ/ ٨٩٣م)

- «بغداد في تاريخ الخلافة العباسية» مكتبة المثنى (بيروت ، ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨م)

(١٣) ابن عبدالبر ، يوسف بن عبدالله (ت : ٤٦٣ هـ/ ١٠٧١م)

- «الاستيعاب في معرفة الاصحاب» تحقيق علي محمد البجاوي (القاهرة ، لا . ت)

(١٤) ابن عبدالحكم ، ابو محمد عبدالله (ت : ٢١٤ هـ/ ٨٣٠م)

- «سيرة عمر بن عبدالعزيز» علق عليه احمد عبيد ، ط ٥ (بيروت ، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م)

(١٥) ابن عبد ربه ، ابو عمر احمد بن محمد (ت : ٣٢٨ هـ/ ٩٣٩م)

- «العقد الفريد» شرح أحمد امين وآخرون (القاهرة ، ١٣٦٨ هـ - ١٣٨٤ هـ/ ١٩٤٩ م - ١٩٦٥م)

(١٦) ابن عساكر ، ابو القاسم علي بن الحسن (ت : ٥٧١ هـ/ ١١٧٥م)

- «التاريخ الكبير» تهذيب عبدالقادر بدران (دمشق ، ١٣٢٩هـ - ١٣٣٢هـ)

(١٧) ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم الدينوري (ت : ٢٧٦ هـ/ ٨٨٩م)

- «الامامة والسياسة» المنسوب لابن قتيبة (القاهرة ، ١٣٢٢ هـ - ١٩٠٤م)

(١٨) ابن الكازروني ، علي بن محمد (ت : ٦٩٧هـ/ ١٢٩٧م)

- «مختصر التاريخ من أول الزمان الى منتهى دولة بني العباس» تحقيق مصطفى جواد (بغداد ، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م)

(١٩) ابن محمد ، الحسن بن عبدالله

- «آثار الاول في ترتيب الدول» (القاهرة ، ١٢٩٥ هـ)

(٢٠) ابن هشام ، ابو محمد بن عبدالملك (ت : ٢١٨ هـ/ ٨٣٣م)

- «سيرة النبي (ص)» تحقيق محمد محي الدين (القاهرة ، ١٣٥٦ هـ/ ١٩٣٧م)

(٢١) ابو حيان التوحيدي ، علي بن محمد (ت : ٤١٤هـ/ ١٠٢٣م)

- «البصائر والذخائر» تحقيق ابراهيم الكيلاني (دمشق ، ١٩٦٤م)

(٢٢) أبو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم (ت : ١٩٢ هـ/ ٧٩٨م)

- «الخراج» عنيت بنشره المطبعة السلفية ، ط ٢ (القاهرة ، ١٣٥٢ هـ)

(٢٣) الاحمد ، سامي سعيد

- «المدخل الى تاريخ العالم القديم» ق ١ ، العراق القديم ، جـ٢ (بغداد ، ١٩٨٣م)

(٢٤) الاصبهاني ، حسين بن محمد (ت : ٥٠٢ هـ/ ١١٠٨م)

- «محاضرات الادباء ومحاضرات الشعراء والبلغاء» دار مكتبة الحياة (بيروت ، ١٩٦١م)

(٢٥) الاصفهاني ، ابو فرج علي بن عبدالحسين (ت : ٣٥٦هـ/ ٩٦٦م)

- «الاغاني» دار الثقافة (بيروت ، ١٩٦١ - ١٩٧٣م)

(٢٦) البخاري ، محمد بن اسماعيل (ت : ٢٥٦هـ/ ٨٦٩م)

- «متن البخاري» مشكول بحاشية السندي ، مطبعة دار احياء الكتب العربية (القاهرة ، لا . ت)

(٢٧) البلاذري ، احمد بن يحيى (ت : ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م)

- «انساب الاشراف» مخطوطة مصورة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الاداب - جامعة بغداد - تحت رقم (١٦٣٤ - ١٦٤٤م)

- «فتوح البلدان» مراجعة رضوان محمد رضوان (مطبعة السعادة بمصر ، ١٩٥٩م)

(٢٨) بروكلمان ، كارل .

- «تاريخ الشعوب الاسلامية» ترجمة امين فارس ومنير البعلبكي ، ط ٧ (بيروت ، ١٩٧٧م)

(٢٩) البيهقي ، ابراهيم بن محمد (توفي في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي)

- «المحاسن والمساوىء» دار صادر للطباعة والنشر (بيروت ، ١٣٨٠ هـ/

١٩٦٠م)

(٣٠) التنوخي ، المحسن بن علي (ت : ٣٨٤ هـ/ ٩٩٤م) «المستجاد من فعلات الاجواد» تحقيق محمد كرد علي (دمشق ١٩٧٠م)

ـ «نشوار المحاضرة واخبار المذاكرة» تحقيق عبود الشالجي (بحمدون ، ١٣٩١ هـ - ١٣٩٣هـ/ ١٩٧١م - ١٩٧٣م)

(٣١) الجرجاني ، علي بن محمد (ت : ٨١٦ هـ/ ١٤١٣م)

ـ «التعريفات» (لبنان ، ١٩٦٩م)

(٣٢) الجهشياري ، محمد بن عبدوس (ت : ٣٣١ هـ/ ٩٤٢م)

ـ «الوزراء والكتاب» ط ١ ، مطبعة البابي الحلبي (القاهرة ، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م)

ـ «نصوص ضائعة من كتاب الوزراء والكتاب» تحقيق ميخائيل عواد (بيروت ، ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٤م)

(٣٣) الحنبلي البغدادي ، شهاب الدين بن احمد (ت : ٧٩٥هـ/ ١٣٩٢م)

ـ «جامع العلوم والحكم» دار العلوم الحديثة (بيروت ، نسخة مسحوبة بالاوفسيت ، بغداد لا . ت)

(٣٤) الخطيب البغدادي ، احمد بن علي (ت : ٤٦٣ هـ/ ١٠٧٠م)

ـ «تاريخ بغداد» دار الكتاب العربي (بيروت ، لا . ت)

(٣٥) الذهبي ، محمد بن احمد بن عثمان (٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)

ـ «التاريخ الكبير او تاريخ الاسلام» مكتبة القدسي (القاهرة ، ١٣٦٧هـ/ ١٣٦٩م)

(٣٦) الزبيري ، مصعب بن عبدالله (ت : ٢٣٦ هـ/ ٨٥٠م)

ـ «نسب قريش» تحقيق ليفي بروفنسال ، ط ٢ (القاهرة ، ١٩٧٦م)

(٣٧) السهيلي ، عبدالرحمن (ت : ٥٨١ هـ/ ١١٨٥م)

ـ «الروض الانف في شرح السيرة النبوية لابن هشام» تحقيق عبدالرحمن الوكيل (القاهرة ، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م)

(٣٨) السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن (ت : ٩١١ هـ/ ١٥٠٥م)

ـ «تاريخ الخلفاء» تحقيق محيي الدين عبدالحميد ، ط ٢ (القاهرة ، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م)

(٣٩) الصابي ، هلال بن المحسن (ت : ٤٤٨هـ/ ١٠٥٦م)

ـ «الوزراء ، او تحفة الامراء في تاريخ الوزراء» تحقيق عبدالستار احمد فراج (القاهرة ، ١٩٥٨م) .

(٤٠) الصفدي ، صلاح الدين خليل (ت : ٧٦٤هـ)

ـ «الوافي بالوفيات» اعتناء محمد يوسف نجم (بيروت ، ١٩٧١م)

(٤١) الطبري ، محمد بن جرير (ت : ٣١٠هـ/ ٩٢٢م)

ـ «تاريخ الرسل والملوك» تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم (القاهرة ، ١٩٦٠ - ١٩٦٠م)

(٤٢) الطرطوشي ، محمد بن محمد (ت : ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م)

ـ «سراج الملوك» بولاق (مصر ، ١٢٨٩هـ)

(٤٣) عبدالمنعم ، حمدي

ـ «ديوان المظالم نشأته وتطوره واختصاصاته» ط ١ (بيروت ، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م)

(٤٤) عريب ، ابن سعد القرطبي (ت : ٣٦٦هـ/ ٩٧٦م)

ـ «صلة تاريخ الطبري» منشور ضمن كتاب ذيول تاريخ الطبري ، تحقيق ابو الفضل (القاهرة ، لا . ت)

(٤٥) العسكري ، ابو هلال الحسن بن عبدالله (ت : ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)

ـ «الاوائل» تحقيق محمد السيد الوكيل (المدينة المنورة ، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م)

(٤٦) عطا سلمان جاسم

ـ «النظر في المظالم في الخلافة العربية الاسلامية حتى نهاية القرن الثالث الهجري» رسالة غير منشورة (بغداد ، ١٩٨٥)

(٤٧) العمد ، احسان صدقي

ـ «الحجاج بن يوسف الثقفي حياته وآراؤه السياسية» ط ١ (بيروت ، ١٩٧٣م)

(٤٨) عمر ، فاروق

ـ «النظم الاسلامية» ط ١ (العين ، ١٩٨٣م)

ـ «العباسيون الاوائل» جـ٣ (عمان ، ١٩٨٢م)

ـ «طبيعة الدعوة العباسية» ط ١ (بيروت ، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٧٠م)

(٤٩) الغزالي ، محمد بن محمد (ت : ٥٠٥هـ/ ١١١١م)

ـ «احياء علوم الدين» تحقيق أحمد شرف الدين (القاهرة ، ١٢٧٨هـ)

(٥٠) الفسوي ، يعقوب بن سفيان (ت : ٢٧٧هـ/ ٨٩٠م)
ـ«كتاب المعرفة والتاريخ» تحقيق اكرم ضياء العمري (بغداد ، ١٣٩٤ هـ)

(٥١) فلوتن فان
ـ«السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات في عهد بني امية» ط ١ ترجمة حسن ابراهيم حسن (القاهرة ، ١٩٣٤م)

(٥٢) القالي ، اسماعيل بن القاسم (ت : ٣٥٦هـ/٩٦٦م)
ـ«الامالي» ط ٣ (القاهرة ، ١٩٥٣ ـ ١٣٥٤م)

(٥٣) كاشف سيدة اسماعيل
ـ«الوليد بن عبدالملك» (القاهرة ، ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٢م)

(٥٤) الكندي ، محمد بن يوسف (ت : ٣٥٠هـ/٩٦١م)
ـ«الولاة وكتاب القضاة» تحقيق رفن كست (بيروت ، ١٩٠٨م)

(٥٥) كلوب ، جون باجوت
ـ«امبراطورية العرب» ترجمة خيري حماد ، ط ١ (بيروت ، ١٩٦٦م)

(٥٦) الماوردي ، علي بن محمد (ت : ٤٥٠هـ/١٠٥٨م)
ـ«الاحكام السلطانية والولايات الدينية» دار الكتب العلمية (بيروت ، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)

(٥٧) المسعودي ، علي بن الحسين (ت : ٣٤٦ هـ/ ٩٥٧م)
ـ«التنبيه والاشراف» نسخة مسحوبة بالاوفسيت (بيروت ، ١٩٦٥م)
ـ«مروج الذهب ومعادن الجوهر» دار الاندلس ، ط ٤ (بيروت ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)

(٥٨) مسكويه ، احمد بن محمد (ت : ٤٢١ هـ/١٠٣٣هـ)
ـ«تجارب الامم» جـ١ وجـ٢ اعتناء هـ . ف آمدروز (القاهرة ، ١٢٣٢ - ١٣٣٣م)
ـ«تهذيب الاخلاق» تحقيق قسطنطين زريق (بيروت ، ١٩٦٦م)

(٥٩) مسلم ، مسلم بن الحجاج (ت : ٢٦١ هـ/٨٧٥م)
ـ«صحيح مسلم» (المطبعة المصرية ، ١٣٤٩هـ)

(٦٠) مؤلف مجهول :
ـ«العيون والحدائق في اخبار الحقائق» (ابريل ، ١٨٧١م)

(٦١) الهمداني ، محمد بن عبدالملك (ت: ٥٢١ هـ/١١٢٧م)

ـ«تكملة تاريخ الطبري» منشور ضمن كتاب ذيول تاريخ الطبري ، تحقيق ابو الفضل ابراهيم (القاهرة ، لا . ت)

(٦٢) وكيع ، محمد بين خلف بن حيان (ت : ٣٠٦هـ/ ٩١٨م)
ـ«اخبار القضاة» تحقيق عبدالعزيز مصطفى ، ط ١ (القاهرة ، ١٩٤٧ - ١٩٥٠م)

(٦٣) اليعقوبي ، احمد بن أبي يعقوب (ت : ٢٨٤هـ/ ٨٩٧م)
ـ«تاريخ اليعقوبي» تحقيق محمد صادق بحر العلوم (النجف الاشرف ، ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٤م)

الفهرست

رقم الايداع ٦٧٥ في المكتبة الوطنية بغداد لسنة ١٩٨٨

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة

وزارة الثقافة والاعلام
دار الشؤون الثقافية العامة
بغداد ١٩٨٨

الغلاف : رياض عبد الكريم
السعر ٥٠٠ فلس

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة